التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 - 2025

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025–2024

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2024–2025

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2026م – 1447هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-069-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

د. أديب زيادة

أ. د. سامي العريان

أ. معين الطاهر

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

د. رائد محمد حلّس

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. سامح محمد سنجر

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عاطف إسحق الجولاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

شكّلت معركة طوفان الأقصى وتداعياتها، الحدث الأبرز والعامل الأكثر تأثيراً في رسم المشهد الفلسطيني الداخلي على المستويات المختلفة خلال سنتَي 2024 و2025. فقد ارتبكت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في إدارة الموقف من المعركة، وواجهتا صعوبات في التكيّف مع تطوّراتها وتفاعلاتها. كما كان للمعركة انعكاساتها الواضحة على العلاقات الفلسطينية الداخلية بين الفصائل بعضها ببعض وبينها وبين السلطة، وتحوّلت التباينات في إدارة الموقف منها ومن تصوّرات اليوم التالي للحرب في قطاع غزة، إلى سبب إضافي لتعميق الانقسام الداخلي وإضعاف فرص التوافق الوطني في مواجهة التحدّيات.

وعوضاً عن أن تدفع جرائم الإبادة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية للتراجع وإعادة النظر في سياسة التنسيق الأمني مع الاحتلال، اختارت المضي في ملاحقة مجموعات المقاومة في الضفة الغربية، وراهنت على العودة إلى الحكم في قطاع غزة بعد الحرب، وهو ما واجه رفضاً إسرائيلياً وأمريكياً ومطالبات مشدّدة بإصلاح السلطة وإعادة تأهيلها وفق المتطلبات الإسرائيلية والأمريكية.

وفي الشتات، اتجهت المؤتمرات الشعبيّة الفلسطينيّة لإطلاق آليات جديدة لتنسيق جهودها وتطوير إسهام فلسطينيي الخارج في مسيرة النضال الوطني. وفي سورية ولبنان، وجدت الفصائل الفلسطينية نفسها في مواجهة تحدّيات صعبة في التعامل مع متغيّرات سياسية داهمة وضاغطة في البلدين. فيما تعرّض فلسطينيو الداخل المحتل 1948 لضغوط شديدة لعزلهم وإقصائهم عن التفاعل مع الضفة وغزة، غير أنهم أصرّوا على التحدّي وكسر حاجز الصمت.

ويرصد هذا الفصل من التقرير تطوّرات الوضع الداخلي خلال عامَي الطوفان، ويستقرئ تفاعل الأطراف الفلسطينية على المسارات المختلفة.

أولاً: السلطة الفلسطينية

واجهت حكومتا محمد اشتية ومحمد مصطفى، ثلاثة تحدّيات رئيسية خلال سنتَي 2024 و2025، هي: مواجهة الضغوط الدوليّة لإصلاح أجهزة السلطة كمدخل لإعادة تأهيلها، والتعامل مع تداعيات الأزمة المالية، وإدارة ملف التعامل مع قطاع غزة.

فقد واجهت السلطة الفلسطينية خلال سنتَي 2024 و2025 موجة غير مسبوقة من الضغوط الدوليّة والقضائيّة، التي استهدفت كيانيّتها السياسيّة وقدرتها على المناورة الخارجيّة. ففي مطلع سنة 2024، تصاعدت المطالب الأمريكية والدولية بضرورة إجراء إصلاحات جوهريّة وشاملة، تحت مسمّى "السلطة الفلسطينيّة المتجدّدة". وفي آذار/ مارس 2024، قامت الرئاسة الفلسطينية بتكليف الدكتور محمد مصطفى بتشكيل حكومة السلطة التاسعة عشرة، حيث شكّل حكومة وُصفت بـ"حكومة كفاءات" (تكنوقراط)، وتولّت مهامها في 2024/3/31، سعياً لتقديم نموذج إداري يحظى بالقبول الدولي.[1] وقد جاء هذا التشكيل في سياق ضغوط دولية وعربية تطالب بـ"إصلاح السلطة" كشرط مُسبق لأيّ دور مستقبليّ لها في قطاع غزة بعد الحرب، ووضعت الحكومة لنفسها أهدافاً رئيسيّة، على رأسها الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار وتوحيد المؤسسات.[2]

إلاّ أنّ هذه الحكومة وُلِدَت في "مهب الاعتراضات" السياسية؛ إذ عدّتها فصائل المقاومة (حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) خطوة "انفرادية" تُعزّز سياسة التفرّد بالقرار، وتُرسّخ الانقسام، بدلاً من معالجته عبر إطار وطني موحّد. ورأت هذه القوى أنّ الأولوية كان يجب أن تُعطى لتشكيل "حكومة وفاق وطني" ناتجة عن حوار شامل، لا حكومة تعيينات إداريّة تخضع للمعايير الدوليّة.[3]

ميدانيّاً، واجهت الحكومة منذ لحظاتها الأولى تحدّيات بنيوية خانقة؛ فمن جهة، استمرّت "إسرائيل" في حجز أموال المقاصّة، مما جعل الحكومة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الماليّة تجاه الموظفين والقطاع العام. ومن جهة أخرى، اصطدمت طموحاتها في إدارة غزة برفض إسرائيلي قاطع لأيّ دور للسلطة في القطاع، وبغياب التوافق الداخلي الذي يمنحها الشرعيّة اللازمة للعمل ميدانيّاً. ومع انتصاف سنة 2025، كانت هذه الحكومة ما تزال تراوح في مكانها، حيث نجحت في تقديم نموذج "إداري" مقبول دوليّاً، لكنها فشلت في تحويل هذا القبول إلى "اختراق" سياسي، ينهي الانقسام أو يُخفّف من وطأة العدوان.

وكان رئيس الوزراء السابق الفلسطيني محمد اشتية قد اتّهم الإدارة الأمريكية بالعمل على رمي الكرة في ملعب السلطة، وبأنّها قدّمت مطالب لإصلاحها لم يكن بينها تعيين نائب للرئيس. وذكّر اشتية بمطالبة الإدارة الأمريكية سنة 2003 باستحداث منصب رئيس وزراء، مضيفاً: "لن نسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه"، مؤكداً: "رفضنا المطالب بوقف دفع رواتب أسر الشهداء والمعتقلين، وأكّدنا أنّ الرواتب تذهب للموظفين في قطاع غزة وليس لحركة حماس"، وأضاف أنّ السلطة قدّمت برنامجاً للإصلاح الشامل منذ 2022 وأنه تمّ الترحيب به آنذاك.[4] وبالرغم من انتقادها للضغوط الأمريكية، قرّرت حكومة اشتية في 2024/1/28 إطلاق مرحلة جديدة من برنامج الإصلاح القضائي والإداري والأمني والمالي.[5]

ومن جهة أخرى، فقد صرَّح رئيس الحكومة الجديد المكلّف محمد مصطفى في 2024/3/31 بأنّه ينظر إلى الإصلاح في مؤسسات السلطة باعتباره ضرورة ومصلحة وطنية، مشيراً إلى أنّه عملية متراكمة ومتواصلة، وليست علاجاً تجميلياً.[6] وكإجراء عملي، قرّرت حكومته، في أولى جلساتها، تشكيل لجنة وزارية للإصلاح، واستحداث مكتب التطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس الوزراء، لمتابعة تنفيذ برنامج التطوير والإصلاح.[7] وقد تصدّت رئاسة السلطة الفلسطينية، خلال سنتَي 2024 و2025، للتعامل مع الضغوط الدوليّة لإصلاح السلطة، ولإدارة موقفها الخاص بملف قطاع غزة، فيما أحالت مواجهة ملف الأزمة المالية للحكومة.

وفي سياق التجاوب مع الضغوط والمطالبات الدولية بإصلاح السلطة، حدّد محمود عباس في كتاب التكليف لحكومة محمد مصطفى أولويّاتها في مواصلة الإصلاح، بما يفضي إلى نظام قائم على الحوكمة والشفافيّة ويكافح الفساد، والتحضير لإجراء الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة في كافة المحافظات الفلسطينيّة بما فيها القدس المحتلة، وتنسيق جهود إعمار قطاع غزة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية.[8]

غير أنّ رئيس السلطة، وفي اتجاه مناقض للإصلاح، أصدر في 2024/9/9 قراراً مثيراً للجدل، بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين. وقد طالب ديوان المظالم في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالإيعاز إلى الإلغاء الفوري للقرار، لكونه يمنح مزيداً من الامتيازات التقاعدية لكبار الموظفين ممن هم بدرجة وزير، على حساب الحقوق التقاعدية لباقي الموظفين.[9]

وتجاوباً مع الضغوط الدولية لإصلاح المناهج التربوية، وجّه عباس الحكومة لإرسال وفد فلسطيني رفيع المستوى للتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)؛ لمواءمة مناهج التعليم الفلسطينية مع المعايير الدولية التي تعتمدها اليونسكو ومع الالتزامات الدولية.[10]

وفي 2024/11/27، أصدر محمود عباس إعلاناً دستورياً يتولى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بموجبه مهام رئيس السلطة الفلسطينية مؤقّتاً في حال شغور الموقع لحين إجراء الانتخابات الرئاسية.[11] واعتراضاً على المرسوم، أصدرت أربعة مؤتمرات فلسطينية[12] بياناً شدّدت فيه على أنّ الشعب هو صاحب الشرعية، ويرفض مراسيم محمود عباس الهادفة لنقل السلطة من فرد إلى آخر. وفي مؤشر إلى وجود خلافات داخل حركة فتح نفسها بخصوص المرسوم، قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب: "لدينا مليون تساؤل حول المرسوم الدستوري الأخير بشأن تولّي [روحي] فتوح رئاسة السلطة في حال شغور المنصب"،

وأضاف: "ما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات لا يمكن أن يتكرّر باستلام ثلاثة مناصب وأكثر"، مشيراً إلى أنّ الفلسطينيين يمرّون بمرحلة مخاض وصياغة جديدة للمشهد السياسي العام.[13]

وفي خطوة جديدة مثيرة للجدل تستجيب للشروط الدولية والإسرائيلية، أصدر محمود عباس في 2025/2/10 قراراً بقانون يلغي المواد الواردة في القوانين والنظم المتعلّقة بنظام دفع المخصّصات المالية لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى. وقد اعترض رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدورة فارس على المرسوم وطالب محمود عباس بالتراجع عنه وسحبه فوراً، وعقد مؤتمراً صحفياً أعلن خلاله رفض مؤسسات الأسرى للقرار، وقال إنها تفاجأت بالمرسوم الذي وضعه "مستشارون مُضلّون ومضلّلون".[14] وعلى خلفية هذه الانتقادات، أصدر عباس قراراً رئاسياً في 2025/2/18 بإحالة قدورة فارس للتقاعد، وتعيين رائد عرفات أبو الحمص مكانه بدرجة وزير.[15]

وكانت سنتا 2024 و2025 حافلتَين بالكثير من التعيينات والإقالات في المواقع الإدارية والأمنية؛ حيث أدّى اللواء عبد سليمان أحمد أبو محيميد "عبد القادر التعمري" في 2024/2/15 اليمين القانونية مديراً عاماً لجهاز الأمن الوقائي، كما أدّى العميد إياد طاهر محمد أقرع اليمين نائباً لمدير جهاز الأمن الوقائي.[16] وفي 2025/3/1، أصدر قراراً رئاسياً بتعيين اللواء العبد إبراهيم عبد السلام خليل قائداً لقوات الأمن الوطني خلفاً للواء نضال علي محمود أبو دخان الذي أُحيل للتقاعد. كما أصدر قراراً بترقية العميد أكرم محمود علي ثوابتة إلى رتبة لواء وتعيينه قائداً لجهاز الدفاع المدني.[17]

ويعدّ حسين الشيخ أحد أبرز المرشّحين لخلافة محمود عباس، حيث تمّ خلال هذه الفترة عدة ترتيبات تحضيراً لذلك. ففي 2022/2/26، تمّ تكليفه بمنصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً لدائرة شؤون المفاوضات فيها، ثم في 2025/2/25، أحاله محمود عباس باعتباره رئيسَ الهيئة العامّة للشؤون المدنية إلى التقاعد "تحقيقاً للمصلحة العامّة"؛[18] ثم تمّ تعيينه نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية والسلطة الفلسطينية في 2025/4/26. ثم أصدر عباس مرسوماً في 2025/10/26 ينصّ على تولّي الشيخ مهام الرئاسة مؤقّتاً في حال عجز الرئيس عن أداء مهامه، لمدة تسعين يوماً، تُجرى خلالها انتخابات أو تُمدَّد ولايته مرة واحدة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني. ومع ذلك، يواجه الشيخ انتقادات واسعة في الساحة الفلسطينية؛ لأسباب متعلقة بمهنيته وعلاقاته. وتشير استطلاعات الرأي إلى تدنّي مستوى التأييد الشعبي له؛ إذ أظهر استطلاع لصحيفة ذي جارديان The Guardian، في أيار/ مايو 2025، تأييداً بنسبة 2% فقط، فيما بينّ استطلاع المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، في الشهر نفسه،

تأييداً بنسبة 19% فقط بصفته نائباً لعباس، في حين أظهر استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في كانون الأول/ ديسمبر 2023، حصوله على 1% فقط.[19]

وبالتزامن مع تشكيل حكومة محمد مصطفى، أصدر محمود عباس قراراً بتعيين القاضي محمد عبد الغني العويوي رئيساً للمحكمة العليا ولمجلس القضاء الأعلى.[20] كما أصدر مراسيم بتعيين عدد من المحافظين الجدد في كلّ من الخليل، ونابلس، وجنين، وبيت لحم، وطوباس، وأريحا، والأغوار الشمالية. وفي 2024/4/15، أصدر عباس قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد لصندوق الاستثمار الفلسطيني برئاسة إياد جودة.[21] وفي 2024/4/21، أصدر قراراً بتعيين رياض المالكي مستشاراً للرئيس للشؤون الدولية، ومبعوثاً خاصّاً للرئيس بدرجة وزير. وفي 2024/5/27، أصدر قراراً بتعيين أمل فرج رئيساً لديوان الرقابة المالية والإدارية.[22] كما أصدر قراراً بترقية العقيد نزار سعيد صادق الحاج إلى رتبة عميد، وتعيينه نائباً لمدير عام جهاز الأمن الوقائي اعتباراً من 2025/5/5.[23]

الأزمة الماليّة:

واجهت السلطة الفلسطينية والشارع الفلسطيني في الضفة الغربية خلال سنتَي 2024 و2025 واحدة من أقسى الأزمات المالية والمعيشية منذ تأسيس السلطة، حيث تضافرت سياسات الاحتلال العقابية مع تراجع الدعم الدولي، ما دفع بالاقتصاد الفلسطيني نحو حافة الانهيار الشامل. فمنذ مطلع سنة 2024، استمرت حكومة الاحتلال في سياسة "القرصنة المنهجيّة" لأموال المقاصّة، متذرّعةً برفض صرف المخصّصات المتعلّقة بقطاع غزة ورواتب الشهداء والأسرى، مما تسبّب بعجز السلطة عن صرف رواتب الموظفين العموميين بانتظام، حيث لم يتجاوز معدّل الصرف في العديد من الأشهر نسبة 50% إلى 60%.[24]

داخلياً، حاولت حكومة محمد مصطفى عبر "برنامج الإصلاح والتقشّف" إدارة الموارد الشحيحة، إلّا أنّ حجم الالتزامات الماليّة تجاه القطاع الخاص والبنوك والموظفين فاق كلّ التوقّعات، مما أدّى إلى تراجع مستوى الخدمات العامّة، وخصوصاً في قطاعَي الصحة والتعليم.[25] ومع حلول منتصف سنة 2025، برزت تحذيرات دوليّة من أنّ استمرار الخنق المالي قد يؤدي إلى "انفجار اجتماعي" لا تُحمد عقباه، لا سيّما مع فقدان السلطة لقدرتها على توفير شبكة أمان اجتماعي للفئات الهشّة.[26] وبذلك، انتهت سنة 2025 والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية يرزح تحت وطأة "الابتزاز السياسي" الذي يربط الرغيف بالسيادة، مما عمّق من أزمة الثقة بين الشارع والسلطة ومؤسّساتها.

استمرار الضغوط:

هذه الخطوات التي قامت بها السلطة لم تَحُلْ دون استمرار الاستهداف القضائي في الولايات المتحدة؛ إذ أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قراراً في 2025/6/20، يسمح لمواطنين أمريكيين بمقاضاة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير للمطالبة بتعويضات عن عمليات وقعت في العقد الأول من القرن الحالي (2001–2010)، ممّا شكل تهديداً مالياً وقانونياً وجودياً للمؤسسة الرسمية الفلسطينية.[27]

ولم تتوقّف الضغوط عند المسار القضائي، بل امتدّت لتشمل عقوبات سياسية مباشرة ردّاً على التحرّكات الديبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية. ففي 2025/7/31، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض عقوبات على مسؤولين في السلطة ومنظمة التحرير، بحجة "تقويض جهود السلام" واللجوء إلى تدويل الصراع عبر المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC).[28] وقد رأت واشنطن أنّ هذه التَّحركات الفلسطينيّة القانونيّة الدوليّة، التي تهدف لمحاسبة الاحتلال على جرائمه في غزة، هي محاولة لـ"عسكرة المسار السياسي"، وهو ما وضع السلطة في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية بالرغم من التنسيق الأمني القائم.[29]

وعلى الصعيد ذاته، هدَّد وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس Yisrael Katz في 2024/9/9 بحلّ السلطة الفلسطينية وتفكيكها، إذا ما تقدّمت بإجراءات عدوانية ضدّ "إسرائيل" في الأمم المتحدة، وحذّر كاتس من أنّه "إذا تصرفت السلطة الفلسطينية ضدّ إسرائيل، في تناقض تام مع الالتزامات التي تعهّدت بها في الترتيبات المؤقّتة التي جرى توقيعها، فإنّ إسرائيل ستتصرّف بالطريقة نفسها، وستُوقف كلّ التعاون مع السلطة الفلسطينية وستؤدّي إلى حلّها".[30]

وخلال سنة 2025، استمرّت سياسة العقاب الاقتصادي الإسرائيلي، الأمر الذي أسهم في تفاقم أزمة السلطة المالية. وأصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في 2025/2/9 قراراً بالحجز المؤقّت على نحو 2.8 مليار شيكل (نحو 760 مليون دولار) من أموال السلطة الفلسطينية، استجابة لطلبات مئات المتضررين من هجوم 2023/10/7 والحرب الإسرائيلية التي تلته.[31]

اتّساع الفجوة بين السلطة والشعب:

شَهِدَت سنتا 2024 و2025 تعمّقاً حاداً في الفجوة بين السلطة الفلسطينية والشارع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عكست استطلاعات الرأي تراجعاً كبيراً في شعبية القيادة الرسمية ومطالب واسعة بالتغيير الجذري. فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام في سنة 2024 أنّ الغالبية العظمى من الفلسطينيين (تجاوزت 80%) تطالب باستقالة الرئيس محمود عباس،[32]

معتبرة أنّ أداء السلطة في ظلّ حرب الإبادة على غزة لم يرتقِ لمستوى التحدّيات الوجودية التي يواجهها الشعب. كما برزت حالة من السخط الشعبي تجاه ما وُصف بـ"الارتهان للمطالب الدولية" على حساب التوافق الوطني الداخلي.[33]

وعلى صعيد الحريات العامّة، سجّلت سنة 2025 تزايداً في القيود المفروضة على الحراك الشعبي والنقابي في الضفة الغربية، حيث رصدت المنظمات الحقوقية محاولات للتضييق على الفعاليات المؤيّدة للمقاومة أو تلك المطالبة بإصلاحات اقتصاديّة جذريّة، مما أدّى إلى صدامات صامتة مع النقابات والاتحادات التي كانت تطالب بصرف الرواتب كاملة وتوفير شبكة أمان اجتماعي.[34] وبالرغم من هذه التوتّرات، حاولت السلطة استعادة جزء من ثقة الشارع عبر "مرسوم الدستور المؤقّت" والتحرّكات الدوليّة، إلا أنّ الانطباع العام ظلّ يميل نحو اعتبار هذه الخطوات "هروباً للأمام" بعيداً عن استحقاق الانتخابات الشاملة المتعطّلة.[35]

بذلك، انتهت سنة 2025 والسلطة الفلسطينية تقف في مربع "الدفاع عن البقاء"، محاولةً الموازنة بين حصار الاحتلال المالي وتهديداته الوجوديّة، وبين ضغوط الشارع المطالب بسيادة حقيقيّة وتمثيل وطني جامع.

ثانياً: منظمة التحرير الفلسطينية

واجهت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (خصوصاً اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)، خلال الفترة التي يُغطيها التقرير، انتقادات واسعة تركّزت حول "الفجوة" بين الفعل المؤسسي الرسمي وبين الأحداث الميدانية في غزة والضفة، واتهامات بـ"الجمود البيروقراطي" في وقت يتطلّب فيه الميدان سرعة في المناورة السياسية. فبينما استمرّت اللجنة التنفيذية في عقد اجتماعاتها الدورية وإصدار البيانات المندّدة بالعدوان، رأت قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني أنّ هذه التحرّكات بقيت في إطار "الديبلوماسية التقليدية" التي لم تنجح في التعامل الفعَّال على الأرض، أو قيادة حراك دولي يوازي حجم المأساة. وبينما كانت بيانات اللجنة التنفيذية تركّز على "الشرعية الدولية" والمناشدات الديبلوماسية، كان الشارع الفلسطيني (خصوصاً في غزة ومخيمات الضفة) يتابع ويطوّر أدواته الكفاحية الخاصّة بعيداً عن الغطاء الرسمي للمؤسسة.

شَهِدَت منظمة التحرير حركة تعيينات وتغييرات هيكلية في بعض الدوائر (مثل دائرة شؤون المغتربين، ودائرة حقوق الإنسان)، إلّا أنّ "البيروقراطية" و"المركزية الإدارية" وضعف الميزانيات المخصّصة لهذه الدوائر ظلّت عائقاً أمام تحويلها إلى مؤسسات "خدمية سيادية" فعّالة، مما أبقى دورها محصوراً في الأبعاد الرمزية والإعلامية أكثر منه في الفعل الميداني المؤثّر.[36]

وقد تعمّقت أزمة الفاعليّة نتيجة استمرار حالة "التفرّد" في اتخاذ القرار داخل المنظمة، حيث بقيت مؤسساتها تعاني من ضعف التمثيل الفلسطيني الشامل (في ظلّ غياب حماس والجهاد)، مما جعل قراراتها تُفسَّر غالباً على أنها صدى لسياسات قيادة السلطة الفلسطينية أو قيادة حركة فتح، بدلاً من كونها تعبيراً عن "الكلّ الفلسطيني".

جهود المصالحة وتفعيل المنظمة:

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية في سنتَي 2024 و2025 ضغوطاً متزايدة لإعادة صياغة بنيتها التحتية بما يتناسب مع التحوّلات القوية في الشارع الفلسطيني بعد طوفان الأقصى. فقد تزايدت المطالبات الشعبية والفصائلية بضرورة تفعيل "الإطار القيادي الموحّد" كخطوة انتقالية نحو انضمام حركتَي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة، معتبرين أنّ استمرار بقاء هاتَيْن القوَّتَيْن خارج المظلّة الرسميّة يُضعف من قدرة المنظمة على تمثيل "الكلّ الفلسطيني" في المحافل الدولية. وتصاعدت المطالبات من داخل فصائل المنظمة نفسها بضرورة عقد "مجلس وطني توحيدي"، يُعيد بناء المؤسسات على أسس ديموقراطية تضمن إدماج القوى الفاعلة في الميدان، محذّرين من أنّ استمرار تهميش دور المؤسسات التشريعية والرقابية داخل المنظمة سيؤدي إلى تآكل "الشرعيّة التمثيليّة" التي تفتخر بها المنظمة دولياً.[37]

وقد فرضت أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها من عدوان شامل، واقعاً "اشتباكياً" جديداً في علاقة حركتَي فتح وحماس، حيث تراوحت هذه العلاقة بين التنسيق الميداني الاضطراري والتنافس السياسي الحادّ على "تمثيل المشروع الوطني". فبينما رأت حركة حماس في الطوفان فرصة لإعادة تعريف الثوابت وفرض معادلة جديدة تتجاوز اتفاقات أوسلو Oslo Accords، تعاملت قيادة حركة فتح (السلطة) مع النتائج بحذر شديد، محاولةً الموازنة بين نبض الشارع المؤيّد للمقاومة، وبين التزاماتها الدولية، وتخوّفاتها من فقدان "الشرعية الرسمية".

وبرزت داخل اللجنة المركزية لحركة فتح تباينات واضحة حول كيفية التعامل مع "ما بعد الحرب"؛ فبينما دفع تيار نحو ضرورة "تجديد السلطة" لتلبية الاشتراطات الدولية، برز تيار آخر يحذّر من أنّ أي قيادة لا تتبنّى نبض المقاومة ستفقد ما تبقّى لها من رصيد شعبي.[38]

وشهدت سنة 2024 تحرّكاً ديبلوماسياً دولياً لإعادة إحياء مسار المصالحة الفلسطينية، في محاولة لإيجاد مظلّة قيادية موحّدة تواجه تحدّيات "اليوم التالي" للحرب. وبرزت "حوارات موسكو" في شباط/ فبراير 2024 كبداية لهذا المسار، حيث اجتمعت الفصائل الفلسطينية (بما فيها فتح وحماس والجهاد الإسلامي) للتأكيد على وحدة الصف لمواجهة العدوان، إلا أنّ النتائج بقيت في إطار "التوافق اللفظي" دون ترجمة حقيقية على الأرض.[39]

أما المحطة الأبرز، فكانت "إعلان بكين Beijing Declaration" في تموز/ يوليو 2024، حيث رعت الصين اتفاقاً شاملاً وقّع عليه 14 فصيلاً فلسطينياً، نصّ على تشكيل "حكومة وفاق وطني مؤقّتة" تتولّى إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة وغزة، وتعمل على توحيد المؤسسات تمهيداً لإجراء الانتخابات. وعُدَّ هذا الإعلان اختراقاً سياسياً كبيراً، لكونها المرة الأولى التي يتمّ فيها الاتفاق على إطار زمني وآليات واضحة تحت رعاية قوّة دوليّة صاعدة.[40]

ومع ذلك، ارتطمت هذه الوعود بـ"صخرة الانقسام" التي ترسَّخت على مدى سنوات؛ كما قوبل إعلان بكين برفض إسرائيلي قاطع وتحفّظات أمريكية، ممّا أعاق البدء في خطواته التنفيذية. وظلَّ التباين في الرؤى حول "البرنامج السياسي" للمنظمة وشروط الاعتراف الدولي، حجر عثرة أمام تحويل "الورق الصيني" إلى واقع يعيشه المواطن الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الإبادة. وبذلك، انتهت سنة 2024 وقد أثبتت الحوارات الخارجية أنّ المعضلة ليست في "صياغة الاتفاقيات"، بل في غياب الإرادة السياسية، وبفعل الضغوط الخارجية التي تَحُول دون تحقيق التوافق الوطني وتديم حالة الانقسام.

وبرز خلال حوارات سنة 2024 إصرار قيادة المنظمة الرسمية على ضرورة اعتراف القوى التي ترغب بالانضمام باتفاقات أوسلو وبالالتزامات الدولية الموقّعة، في حين ترى حماس والجهاد أنّ المنظمة يجب أن تعود إلى ميثاقها الأصلي كحركة تحرّر وطني، لا تلتزم بقيود أوسلو التي تجاوزها الزمن والميدان. وقد جعل هذا التباين من "إصلاح المنظمة" ملفاً مؤجّلاً، على الرغم من الاتفاق المبدئي في بكين على ضرورة الوحدة المؤسسيّة.[41]

وبحلول سنة 2025، ومع وصول حوارات الوحدة إلى طريق مسدود، تعمّقت الأزمة ببروز ملف "إدارة غزة" كحجر عثرة؛ حيث أصرّت حماس على "شراكة وطنية" تضمن عدم نزع سلاح المقاومة، بينما طالبت فتح بـ"سلطة واحدة وقانون واحد" كشرط للعودة للقطاع. هذا التباين الجوهري جعل العلاقة بين الطرفين تعيش حالة من "الهدنة القلقة" التي يفرضها العدو المشترك، دون الوصول إلى "تحالف استراتيجي" ينهي الانقسام التاريخي، مما أبقى البيت الفلسطيني عرضة للتدخلات الخارجية التي تستثمر في هذا التشرذم.[42]

لم يكن دور القوى الوطنية والإسلامية (خارج قطبَي فتح وحماس) خلال سنتَي 2024 و2025 مجرّد دور "المراقب" أو "الوسيط"، بل برزت كعامل موازن يسعى لمنع انهيار الجبهة الداخلية أمام العدوان. فقد لعبت حركة الجهاد الإسلامي دوراً مهماً في تعزيز التنسيق الميداني في الضفة الغربية، متجاوزةً التباينات السياسية التقليدية، ومصرّة على أنّ "وحدة الساحات" هي الردّ العملي الوحيد على مخططات التهجير وتصفية القضية.[43] كما قادت الجبهتان "الشعبية والديموقراطية" حراكاً سياسياً داخل أروقة منظمة التحرير وخارجها، للمطالبة بضرورة

"القيادة الجماعية" ورفض التفرّد بالقرار الوطني. وقد برز صوتهما بقوّة في سنة 2025 عبر التجمع الديمقراطي الفلسطيني، الذي طالب بتحويل التفاهمات اللفظية في بكين وموسكو إلى إجراءات مؤسَّسية، تضمن مشاركة الجميع في إدارة الصراع وقيادة المرحلة الانتقالية.[44]

المنظمة والمجتمع الدولي:

دخلت منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة حرجة في علاقتها بالمجتمع الدولي؛ حيث تصاعد التجاذب بين "الشرعية القانونية" التي تمنحها الأمم المتحدة للمنظمة كممثّل وحيد للشعب الفلسطيني، وبين "الواقعية السياسية" التي تفرضها القوى الدولية للتعامل مع إفرازات الحرب في غزة. ونشطت القيادة الفلسطينية خلال النصف الثاني من سنة 2024 ومنتصف سنة 2025 قانونياً ودولياً، في محاولة لتعزيز شعبيتها وتجاوز الانتقادات الموجّهة لدورها في التصدّي للعدوان الإسرائيلي على غزة. ففي أيلول/ سبتمبر 2024، قادت البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة حراكاً ديبلوماسياً مكثّفاً أسفر عن توزيع مشروع قرار معدّل يطالب "إسرائيل" بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي المحتلة خلال مدة لا تتجاوز 12 شهراً.[45]

وقد استند هذا التحرّك بصورة مباشرة إلى فتوى محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) التي أكّدت عدم شرعية الاحتلال، حيث قدّم السفير رياض منصور مشروع قرار يعكس هذه الفتوى بمشاركة أكثر من أربعين دولة، ساعياً لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية تجاه القضية الفلسطينية.[46] وبالتوازي مع هذا الحراك الدستوري، واصلت السلطة في ملاحقة قادة الاحتلال دولياً، حيث رحّبت بالطلب المقدّم من مكتب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال بحقّ رئيس الوزراء ووزير الحرب الإسرائيليين، معتبرة ذلك انتصاراً للحقوق الفلسطينية ومحاسبة تاريخية على جرائم الحرب.[47]

وكان ملف الاعتراف بالدولة الفلسطينية حاضراً في اهتمامات حكومة السلطة، التي أكّد رئيسها في 2024/11/10 أنّ 149 دولة تعترف بدولة فلسطين حتى ذلك الوقت، وكشف عن محادثات مع عدد من الدول، من ضمنها اليابان، وكوريا، ونيوزيلندا، وأستراليا، وفرنسا، ولوكسمبورج، وبلجيكا، وألمانيا، وبريطانيا، للاعتراف بها، مشيراً إلى أنّ كثيراً من هذه الدول جاهزة ومستعدّة لهذه الخطوة، غير أنّها تُفضّل أن يكون قرار الاعتراف جماعيّاً وفي لحظة يكون لها تأثير ووقع قوي.[48]

وقد سجّلت تقارير سنة 2025 نجاح المنظمة في تثبيت "الولاية القانونية" لدولة فلسطين في المنظمات الدولية، مما أدى إلى زيادة الضغط القانوني على الاحتلال في المحكمة الجنائية الدولية. إلا أنّ هذا النجاح الديبلوماسي اصطدم بمحاولات دولية وإقليمية لـ"هندسة" قيادة فلسطينية جديدة تتوافق مع رؤية "اليوم التالي" للحرب، وهي المحاولات التي عدّتها المنظمة مساساً

بسيادتها واستقلال قرارها الوطني. وفي هذا السياق، برز دور "الاعترافات الدولية" المتتالية بدولة فلسطين (وخصوصاً من دول أوروبية) كنوع من الدعم للمنظمة، حيث أكّدت هذه الدول أنّ التعامل مع القضية الفلسطينية يجب أن يمر عبر "البوابة الرسمية" للمنظمة، شريطة إجراء إصلاحات جوهرية تضمن الشمولية والشفافية.[49] وقد أكّدت وزيرة الخارجية البريطانية إيفيت كوبر Yvette Cooper في 2025/9/22 بعد يوم من اعتراف بلادها، إلى جانب أستراليا وكندا والبرتغال، بدولة فلسطين، أنّه لا مكان لحركة حماس في مستقبل فلسطين، وصرّحت بأنّها أوضحت لنظيرها الإسرائيلي جدعون ساعر Gideon Sa'ar أنّ الاعتراف بفلسطين أفضل طريقة لاحترام أمن "إسرائيل" وكذلك فلسطين.[50] وهو ما يُظهر أنّ عدداً من الدول قدَّمت دعماً أو اعترافاً مشروطاً، يفرض على الشعب الفلسطيني قيادة وتياراً معيّناً؛ بما يتناقض مع الإرادة الحرَّة للشعب الفلسطيني في صناعة قراره واختيار قيادته، وبما يكرّس حالة الانقسام.

ومع ذلك، فقد أثبتت وقائع سنة 2025 أنّ استمرار منظمة التحرير ممثّلاً للشعب الفلسطيني مرهون بقدرتها على التحوّل من "هيكل بيروقراطي" إلى حالة وطنية فعّالة تضمّ كافّة أطياف المقاومة والفعل الشعبي. وأصبح الداعمون لفلسطين يراقبون بوضوح مدى قدرة المنظمة على تمثيل نبض الشارع، وهو ما يضع المنظمة أمام خيار ضاغط: إما الإصلاح الشامل والوحدة، أو مواجهة خطر "التهميش" أمام صعود قوى الميدان.[51]

ثالثاً: الأوضاع الداخليّة للفصائل وعلاقاتها ببعضها:

حركة حماس:

واجهت حركة حماس خلال سنتَي 2024–2025 تحدّيات وجودية على نحوٍ حادّ، تمثّلت في حملة صهيونية ممنهجة استهدفت الهرم القيادي للحركة في الداخل والخارج. وعلى الرغم من استشهاد قادة الصف الأول، وعلى رأسهم رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية في طهران، ونائبه صالح العاروري في بيروت، ثم استشهاد رئيس مكتبها السياسي يحيى السنوار وقائد أركانها محمد الضيف في غزة، إلا أنّ الحركة أظهرت مرونة وقدرة عالية على التكيُّف وترميم بنيتها القيادية في أوقات قياسية. وقد عكس هذا الأداء صلابة البنية المؤسسيّة، التي استطاعت الحفاظ على وحدة القرار الميداني والسياسي وسط آتون الحرب.

وقد حافظت حماس على صدارتها الشعبية الفلسطينية، وفق كلّ استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (ومركزه رام الله) على مدى سنتَي 2024–2025 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من الأثمان الهائلة التي دفعها الشعب الفلسطيني بسبب الوحشيّة وحرب الإبادة الصهيونيّة طوال معركة طوفان الأقصى.

وفي سياق الضغوط الخارجية، تصدّت الحركة في نيسان/ أبريل 2024 لسلسلة من الإشاعات التي وُصفت بأنها "فبركات إعلامية" تهدف إلى الضغط على استضافة قطر لقيادة الحركة، لابتزاز الحركة في مفاوضات تبادل الأسرى. وقد أكّد عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق أنّ الأحاديث عن انتقال قيادة الحركة إلى العراق أو سورية أو تركيا هي محض "أجواء إعلامية" للضغط، مشدّداً على أنّ قادة الحركة هم جزء من نسيج شعبهم ولن يخضعوا لسياسة الترحيل أو الترهيب.[52]

وعلى صعيد إدارة حركة حماس لقطاع غزة في أثناء الحرب، وعقب دخول وقف مؤقّت لإطلاق النار في قطاع غزة حَيِّزَ التنفيذ في كانون الثاني/ يناير 2025، انتشر عناصر من أجهزة الأمن الفلسطينية في عدة مناطق بقطاع غزة. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إنّ "شرطة حماس ينفّذون إعادة انتشار في جميع أنحاء القطاع، وإنّ حماس التي لم تفقد في أيّ لحظة من الحرب سيطرتها أو قبضتها على أي جزء من القطاع، تستغلّ هذه الساعات لتعزيز وإحكام قبضتها وحكمها".[53] وفي أيار/ مايو 2025، أعادت وزارة الداخلية في غزة تشكيل قوة تنفيذية قوامها 5 آلاف عنصر من الأجهزة الأمنية والشرطية كافّة، تمّ دمجهم ضمن إطار واحد لتأمين الجبهة الداخلية واستعادة الأمن والاستقرار.[54]

وبخصوص التعامل مع المجموعات المسلّحة المتعاونة مع الاحتلال، أظهرت حماس وفصائل المقاومة اهتماماً مبكراً بمواجهتها، حيث أصدرت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة في 2025/7/6 موقفاً واضحاً عدّت فيه المدعو ياسر أبو شباب ومجموعته أداة في يد الاحتلال، واتّهمتهم بالخيانة والعمل تحت حماية جيش الاحتلال وبمباركة قيادته السياسية، وأضافت أنّ هذه المجموعة "شكّلها العدو وسلّحها لتأدية أدوار أمنيّة قذرة على الأرض"، وتوعّدت بملاحقة أفرادها ومحاسبتهم "بما يليق بالخونة والعملاء".[55]

وعقب اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة أنّ أجهزتها ستبدأ "العمل الحثيث على استعادة النظام ومعالجة مظاهر الفوضى التي سعى الاحتلال لنشرها على مدار عامين". وأفادت وسائل إعلام فلسطينية بانطلاق حملة أمنية شاملة تهدف إلى "متابعة ومحاسبة كلّ من تورط في نهب أموال المواطنين بغير وجه حقّ"، كما تمّ "تبليغ العناصر المنفلتة أمنياً والمتعاونين مع الاحتلال خلال عامَي الحرب بضرورة تسليم أنفسهم خلال 48 ساعة".[56]

وبعد يومين من بيان وزارة الداخلية والأمن الوطني، تحدّثت مصادر أمنية عن أنّ الأجهزة الأمنية سيطرت بالكامل على المليشيا المسلّحة في مدينة غزة، وشرعت بتنفيذ عملية تمشيط شاملة بالمنطقة، حيث قُتل عدد من المتهمين بإعدام نازحين وبالتعاون مع الاحتلال خلال اشتباكات

دارت مع المليشيا في غزة، كما اعتقلت الأجهزة الأمنية نحو ستين عنصراً من أفراد المليشيا ونقلتهم إلى أماكن آمنة لاستكمال التحقيق معهم.[57] وفي 2025/10/13، صرّح مسؤول أمني من حركة حماس في غزة بأنّ قوات أمنية تابعة للحركة قتلت 32 من أفراد "عصابة" في مدينة غزة، ضمن حملة بدأت بعد سريان وقف إطلاق النار في 2025/10/10.[58] وفي اليوم ذاته، أُعلن عن قيام أجهزة الأمن التابعة للمقاومة بإعدام سبعة عملاء للاحتلال وخارجين عن القانون رمياً بالرصاص، بحضور شعبي شهد هتافات مؤيّدة للمقاومة.[59]

وقد دانت رئاسة السلطة الفلسطينية ما عدَّته "عمليات إعدام ميدانية"، في حين جاء موقف القبائل والعشائر الفلسطينية وموقف فصائل المقاومة داعماً لضبط الوضع الأمني. وثمّنت فصائل المقاومة الفلسطينية الحملة الأمنية لضبط وإنفاذ القانون وملاحقة العملاء والمرتزقة واللصوص وقطّاع الطرق والمتعاونين مع العدو الصهيوني، وأكّدت أنّ الحملة تحظى بدعم كامل وإجماع وطني فلسطيني من مختلف الفصائل.[60]

وبحسب مدير المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة في 2025/10/14، فإنّ أكثر من سبعين عنصراً من العصابات سلّموا أنفسهم وأسلحتهم ضمن مبادرة العفو العام التي أطلقتها الحكومة، وأشار إلى أنّه تمّ القضاء على أكثر من خمسين بؤرة إجرامية كانت تشكّل خطراً مباشراً على المواطنين، وأكّد أنّ الأجهزة الأمنية لن تسمح لأي طرف بالعبث بأمن الشعب الفلسطيني.[61]

حركة فتح: صراع التيارات واستحقاقات "اليوم التالي":

عاشت حركة فتح خلال سنتَي 2024 و2025 حالة من المخاض الداخلي المعقّد، حيث تصاعد الجدل حول "خلافة القيادة" وبرامج الإصلاح في ظلّ حرب الإبادة على غزة. وعلى الرغم من حالة الجمود الرسمي، إلا أنّ سنة 2025 شَهِدَت تحرّكات لافتة لإعادة ترتيب البيت الفتحاوي، كان أبرزها عودة ناصر القدوة إلى "الإطار الشرعي" للحركة في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، حيث وجّه رسالة إلى رئيس الحركة والسلطة محمود عباس يطالب فيها بالعودة لموقعه للنهوض بواقع الحركة.[62] وبالإضافة إلى تأثير الضغوط الإقليمية على قيادة الحركة لاستيعاب المفصولين من صفوفها، فُسّرت هذه العودة بأنّها محاولة لترميم التصدّعات الداخلية لمواجهة استحقاقات "اليوم التالي" للحرب، خصوصاً مع بقاء القيادي البارز مروان البرغوثي متصدّراً لاستطلاعات الرأي الشعبية كأكثر الشخصيات الفتحاوية قبولاً لخلافة عباس.[63]

وفي تطوّر مهم يعكس ضغط "المرحلة الانتقالية"، كشفت تقارير موثوقة عن عقد لقاءات "غير مسبوقة" في القاهرة جمعت بين وفد من حركة فتح برئاسة حسين الشيخ، وسمير مشهراوي

(نائب رئيس التيار الإصلاحي)، وذلك بمساعٍ مصرية لتقريب وجهات النظر بين التيارات المتصارعة داخل الحركة.[64] وتأتي هذه التحرّكات على نحوٍ حادّ في وقت تحاول فيه الحركة استعادة دورها القيادي في الشارع الفلسطيني، الذي بات يميل بوضوح نحو خيارات المقاومة، مما وضع "التيار الرسمي" في مواجهة مباشرة مع ضرورة التغيير الجذري لتجنّب التهميش.

وعلى مستوى التنظيم الخارجي، حاولت الحركة تفعيل أقاليمها في الشتات، حيث انطلقت أعمال المؤتمر التنظيمي السابع لإقليم حركة فتح في لبنان (تشرين الأول/ أكتوبر 2025) بحضور قيادي واسع، في محاولة لتعزيز الحضور التنظيمي في مخيمات اللجوء.[65]

الفصائل الفلسطينية في سورية ورحلة البحث عن مقرّ:

واجهت الفصائل الفلسطينية في سورية ظروفاً معقّدة بعد التغيير السياسي الذي شهدته الدولة السورية أواخر 2024، وتحديداً الجبهة الشعبية – القيادة العامّة وفصيل الصاعقة، حيث تدخّل رئيس حركة حماس في الخارج خالد مشعل لدى "إدارة العمليات العسكرية" السورية ولدى الفصائل الفلسطينية، لتجاوز الأعمال الانتقامية، وجرى التوافق على توقيف المتّهمين بالقتال إلى جانب النظام السوري السابق ومحاسبتهم. وبالفعل، جرى إيقاف نحو 20 شخصاً من "القيادة العامّة"، دون التعرّض لأمينها العام طلال ناجي، ولا لمسؤول فصيل "الصاعقة" محمد قيس.[66]

وفي مؤشّر إلى الصعوبات التي واجهت بعض الفصائل الفلسطينية في التكيّف مع الأوضاع المستجدّة في سورية ولبنان، أعلن المسؤول الأمني لـ"القيادة العامّة" في لبنان باتر نمر أنّها أخلت جميع مواقعها خارج المخيمات في مختلف المناطق اللبنانية، والبالغ عددها خمسة مواقع، وسلّمتها للجيش اللبناني مع السلاح والعتاد الموجود فيها، وقال إنّ "هذا السلاح هو هديّة للجيش باعتباره صمّام الأمان للبنان"، لافتاً النظر إلى أنّه تمّ الاتفاق مع الجيش على هذه العملية.[67]

وفي أيار/ مايو 2025، أكّدت مصادر فلسطينية أنّ قادة فصائل فلسطينية كانت مقرّبة من حكم الرئيس السوري السابق بشار الأسد، غادروا سورية. ونسبت وكالة فرانس برس Agence France–Presse (AFP) إلى قيادي في فصيل فلسطيني أنّ "معظم قادة الفصائل الفلسطينية التي تلقّت دعماً من طهران غادروا دمشق" إلى دول عدة بينها لبنان، وأكّد أنّ السلطات السورية الجديدة صادرت ممتلكات معظم الفصائل من منازل شخصية ومقرات وسيارات ومعسكرات تدريب في ريف دمشق ومحافظات أخرى.[68]

العلاقات الفصائلية:

سجّلت العلاقة بين فصائل المقاومة الفلسطينية خلال سنتَي 2024 و2025 مستويات عالية من التنسيق الميداني والسياسي في مواجهة حرب الإبادة، بينما ظلّت هناك فجوة عميقة مع حركة فتح التي ظلّت تمثّل المسار الرسمي لقيادة المنظمة والسلطة الفلسطينية.

وقد شهدت العاصمة القطرية الدوحة، في تموز/ يوليو 2024، لقاءً مهماً جَمَعَ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، بالأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة ونائبه محمد الهندي، حيث جرى التأكيد على وحدة الموقف في مفاوضات وقف العدوان. وقد تُوِّج اللقاء بدعوة صريحة لمنظمة التحرير بسحب اعترافها بالكيان الصهيوني ردّاً على قرارات الكنيست Knesset الرافضة للدولة الفلسطينية.[69]

وعلى صعيد التنسيق الجبهوي، عقدت حركتا حماس والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين اجتماعاً ثنائياً في قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر 2024، شدّد فيه الطرفان على أنّ المقاومة حقّ مشروع أقرّته كلّ الأعراف والمواثيق، وأنّ المقاومة ستبقى حاضرة طالما أنّ فلسطين محتلة. وجدّد الطرفان إصرارهما على "مواصلة التنسيق الثنائي المشترك في كافة المجالات السياسيّة والعسكريّة والميدانيّة والوطنيّة لخدمة شعبنا وقضيّتنا، بما يضمن حماية الجبهة الداخليّة والضرب بيد من حديد على العابثين والمتواطئين والخارجين عن القانون".[70] وتجلّى هذا التنسيق على نحوٍ واضح في العمليات المشتركة التي نفّذتها الأذرع العسكرية في مختلف محاور القتال، مما عكس انصهاراً في الهوية النضالية تجاوز حدود الانتماء الفصائلي الضيّق.

بالمقابل، اتّسم المسار السياسي في العلاقة بين حركتَي فتح وحماس بالبرود والتعثّر؛ إذ كشفت التقارير عن لقاء "متوتّر" عُقد في القاهرة في 2025/10/27 بين وفدَي فتح (برئاسة حسين الشيخ) وحماس (برئاسة خليل الحية)، بضغط مباشر من المخابرات المصرية. وعلى الرغم من هذا الضغط، إلا أنّ اللقاء انتهى دون نتائج ملموسة، بسبب امتناع وفد فتح في البداية عن إجراء حوار مباشر مع حماس، وإصراره على مسار التعيينات الرسميّة بعيداً عن صياغة برنامج وطني مشترك.[71]

وعوضاً عن أن تُسهم معركة طوفان الأقصى والجرائم الإسرائيلية في تقريب المواقف الفلسطينية، تحوّلت إلى سبب إضافي لتصاعد الخلاف وتبادل الاتهامات، حيث انشغلت حركة فتح والسلطة الفلسطينية بتحميل حماس وفصائل المقاومة مسؤولية عمليات القتل والتدمير في قطاع غزة.[72] وانضمّت قيادات من حركة فتح لرئاسة السلطة في اتّهام حماس بأنّها "رهنت نفسها لصالح إيران وغيرها من المحاور الإقليمية، ووفّرت الذرائع المجانية للاحتلال كي ينفّذ أكبر حرب إبادة بحق شعبنا"، وحذّرت حركة حماس من أن "تعيد إنتاج مغامراتها في الضفة".[73] وهي "كليشيهات" دأبت على تكرارها، دون الاستناد إلى معلومات وحقائق موضوعيّة.

وعقب نشر تقارير صحفية تحدّثت عن وجود أفكار أمريكية وإقليمية لإقامة دولة فلسطينية مصغّرة وتبادل موسّع للأراضي مع "إسرائيل"، حذّرت رئاسة السلطة من أسمتها "الأطراف المتورّطة" في مشاريع مشبوهة، وخصوصاً حركة حماس "من التمادي في التعاطي مع هذه المخططات".[74] وهو ما استنكرته حماس التي أكّدت عدم وجود مثل هذه الطروحات "إلا في خيال بعض المتنفّذين في السلطة بهدف تشويه صورة الحركة".[75]

وانتقلت الخلافات بين فصائل المقاومة وقيادة السلطة وحركة فتح إلى الساحة اللبنانية، حيث تباينت المواقف بشأن ملف نزع سلاح المخيّمات بعد توقيع محمود عباس اتفاقاً مع الرئيس اللبناني جوزيف عون في 2025/5/21 يقضي بحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية. وانتقدت حركة حماس مضمون البيان اللبناني الفلسطيني المشترك المنبثق عن زيارة محمود عباس للبنان، ورأت أنّه لا يعكس التوافق الوطني، مؤكّدةً أنّها لم تكن شريكة في مخرجات الاجتماع ولم تُدعَ إلى المشاركة في الاجتماعات الأمنية، وأنّه "كان الأجدر أن تصدر هذه المواقف عن هيئة العمل الفلسطيني المشترك باعتبارها المرجعية الوطنية الجامعة".[76]

وانتقل الخلاف حول سلاح المخيمات إلى داخل صفوف حركة فتح نفسها، وهو ما استدعى صدور تصريح عن قيادة الحركة في الساحة اللبنانية تؤكّد فيه التزامها الكامل بمضمون البيان الرئاسي الصادر في 2025/5/21، وشدّدت على أنّ "أي موقف أو بيان خارج هذا الإطار لا يمثّل موقف حركة فتح في لبنان، وهي مدانة ومستنكرة"، وأكّدت على ضرورة اعتماد البيانات الرسميّة الصادرة عن إعلام الحركة في لبنان، وعن قيادتَي الإقليم والساحة كمرجعية وحيدة للتعبير عن موقفها.[77]

وفي مؤشّر إلى عمق الخلافات داخل فتح بهذا الخصوص، أعلن عضو لجنتها المركزية عزام الأحمد المشرف على الساحة الفلسطينية في لبنان، عن إعفاء نائبه السفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور من منصبه. وأشار مصدر في هيئة العمل الفلسطيني المشترك إلى أنّ جدالاً وقع بين عباس ودبور بشأن كيفية التعامل مع ملف سحب الأسلحة والتفرّد في التصرّف فيه دون الالتفات إلى الأطراف والفصائل الفلسطينية الأخرى.

وتعقيباً على عملية تسليم السلاح في برج البراجنة، أصدر عدد من الفصائل الفلسطينية بياناً قالوا فيه: إنّ "ما يجري داخل مخيم برج البراجنة هو شأن تنظيمي داخلي يخصّ حركة فتح، ولا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بمسألة السلاح الفلسطيني في المخيمات"، وأكّدوا أنّ سلاح المخيمات "لم يكن ولن يكون إلا سلاحاً مرتبطاً بحقّ العودة وبالقضية الفلسطينية العادلة، وهو باقٍ ما بقي الاحتلال جاثماً على أرض فلسطين، ولن يُستخدم إلا في إطار مواجهة العدو الصهيوني".[78]

رابعاً: "اليوم التالي" للحرب في قطاع غزة

خلال سنتَي 2024 و2025، استحوذ ملف عودة السلطة لحكم قطاع غزة على اهتمام قيادة المنظمة والسلطة. وردّاً على الانتقادات الموجّهة لها بسبب ضعفها وعجزها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، أعلن محمود عباس في كلمته أمام البرلمان التركي في 2024/8/15 أنه سيتوجّه مع جميع أعضاء القيادة الفلسطينية إلى قطاع غزة، ودعا قادة دول العالم والأمين العام للأمم المتحدة لمشاركة السلطة هذا القرار وتأمين وصول قيادتها إلى القطاع.[79] وهو ما نظر إليه كثيرون باعتباره إعلاناً دعائيّاً، يفتقد للجديّة، وهو ما ثبت لاحقاً، إذ لم تتّخذ السلطة أي إجراءات جادة لتنفيذ قرارها. وعقب الإعلان عن وقف لإطلاق النار في قطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2025، أكّدت رئاسة السلطة ضرورة تولّي مسؤولياتها الكاملة في القطاع، وأكّدت أنّ دولة فلسطين هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على القطاع كباقي الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس.[80]

الرؤى الإسرائيلية والأمريكية:

اتّسمت سنة 2024 بهيمنة المقاربة الأمنية الإسرائيلية الرافضة لأيّ أفق سياسي يمنح الفلسطينيين سيادة في قطاع غزة، حيث شدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu على أنّ أيّ ترتيب مستقبلي يجب أن يضمن حرية عمل الجيش الإسرائيلي في كامل القطاع دون قيود زمنية.[81] وقد تضمّنت خطة نتنياهو لليوم التالي مبادئ واضحة ترتكز على نزع السلاح على نحوٍ كامل، وإسناد الإدارة المدنية لـ"مسؤولين محليّين" يتمتّعون بخبرة إدارية وغير مرتبطين بـ"دول أو كيانات تدعم الإرهاب"، في إشارة صريحة لاستبعاد السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة.[82]

وفي بدايات سنة 2025، ومع تولّي دونالد ترامب Donald Trump الرئاسة الأمريكية، برز تحوّل جوهري في إدارة الملف، إذ انتقل الثقل من "الضغوط الناعمة" لإدارة جو بايدن Joe Biden التي كانت تنادي بـ"سلطة فلسطينية متجدّدة"، إلى "الحزم البراجماتي" لترامب. فقد فرض ترامب رؤية شاملة لوقف إطلاق النار، تضمّنت بنوداً تمنح الاحتلال مكاسب أمنية ميدانية مقابل وعود بـ"ازدهار اقتصادي".[83] وبالرغم من تقاطع رؤية ترامب مع رغبة نتنياهو في إضعاف الحضور السياسي الفلسطيني، إلا أنّ الإدارة الأمريكية الجديدة أظهرت قدرة أكبر على إلزام الحكومة الإسرائيلية بتفاهمات إقليميّة أوسع.[84]

ميدانياً، استغل الاحتلال سنة 2024 لترسيخ وقائع جيوسياسية عبر السيطرة على محور فيلادلفيا ومحور نتساريم، معتبراً بقاء القوات فيها "ضرورة استراتيجية" لا تقبل التفاوض.[85]

ومع بداية سنة 2025، تعزّزت هذه التوجّهات بطروحات أمريكية تدعو لإنشاء "هيئة إدارة دولية" مؤقّتة للقطاع، تشرف على المساعدات وإعادة الإعمار، وهو ما قوبل برفض فلسطيني واسع باعتباره محاولة لفرض "وصاية دولية" تقوّض الشرعية الوطنية.[86]

علاوة على ذلك، برزت قضية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) كأحد أهم محاور الاستهداف في ترتيبات اليوم التالي؛ حيث سعى الاحتلال بدعم من أطراف في واشنطن إلى شطب دور الوكالة نهائياً واستبدالها بمنظمات إغاثية بديلة، في خطوة تهدف لتصفية قضية اللاجئين في مهدها. وبهذا المشهد، دخلت سنة 2025 في سباق بين "فرض السيادة الأمنية" الإسرائيلية وبين "الصفقة الإقليمية" الأمريكية، وسط تغييب متعمّد لأيّ مشروع سياسي فلسطيني سيادي.

الموقف الفلسطيني:

أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس منذ وقت مبكر في شباط/ فبراير 2024، أنّ "قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، وأنّنا على استعداد للقيام بما يلزم من أجل تولّي مسؤوليات الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية".[87] وفي 2024/4/8، قرّر مجلس الوزراء الفلسطيني تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإغاثة المحافظات الجنوبية، في إشارة إلى قطاع غزة، على أن يتولى وزير الدولة لشؤون الإغاثة التنسيق والتشاور مع كلّ جهات الاختصاص لوضع تصوّر لعضوية اللجنة ومهامها وآليات عملها.[88]

وقد استضافت القاهرة في أيلول/ سبتمبر 2024، لقاءً بين وفدَي حركة حماس وحركة فتح لبحث العدوان على قطاع غزة والتطورات السياسية والميدانية وتوحيد الجهود والصف الوطني.[89] وتجدّد اللّقاء في تشرين الأول/ أكتوبر 2024 بين الحركتَين لبحث تشكيل لجنة تتولّى إدارة الحُكم في قطاع غزة بعد الحرب، بناء على اقتراح مصريّ، غير أنّ المحادثات تأجّلت لمناقشتها في وقت لاحق. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، عُقد اجتماع قيادي جديد في القاهرة تناول المقترح المصري لتشكيل اللّجنة، في إطار السعي إلى التهدئة وإدخال المساعدات الإنسانية.[90] وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، شَهِدَت القاهرة جولة بين الحركتَين لبحث مستقبل إدارة القطاع عبر تشكيل لجنة مساندة.[91]

وتطوّرت هذه المباحثات مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2024، حيث التقى الوفدان في القاهرة في 2024/12/1، وبحثا إدارة قطاع غزة بعد انتهاء العدوان، وتركّزت المناقشات على تشكيل لجنة إدارية مستقلة لإدارة القطاع والإشراف على المساعدات والمعابر والإعمار، بالتوافق مع

كلّ الفصائل الفلسطينية.[92] وفي 2024/12/4، وافقت الحركتان على مسودة اتفاق لتشكيل "لجنة الإسناد المجتمعي" لتولّي إدارة قطاع غزة بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية، وجاءت الصيغة استناداً إلى اقتراح مصري بوصفها خطوة أوليّة ضروريّة تمهيديّة لاتفاق وقف إطلاق النار.[93] غير أنّ الخلافات عادت للظهور مع إعلان حركة فتح في 2024/12/8 رفضها الصيغة المقترحة خشية تكريس الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربيّة، في حين تمسّكت حماس بالموافقة عليها.[94]

وفي كانون الثاني/ يناير 2025 أبلغ وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، المفوَّض من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، الجانب المصري رسميّاً رفض القيادة الفلسطينية للجنة الإسناد المجتمعية وأيّ صيغة تُعيد حماس إلى الحكم، ما أثار انزعاجاً مصرياً في ضوء الجهود التي بذلتها القاهرة لتقريب وجهات النظر.[95]

وخلال سنة 2025، تصاعدت حدّة خطاب قيادة المنظمة والسلطة حول مستقبل إدارة قطاع غزة بعد الحرب، وتابعت تحميل حماس مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في القطاع ورفض أي دور لها في إدارته. وفي 2025/3/22، دعت حركةُ فتح حركةَ حماس إلى التخلّي عن السلطة ومغادرة المشهد الحكومي، من أجل حماية "الوجود الفلسطيني" في قطاع غزة.[96] وساندت فصائل منظمة التحرير المؤيّدة للسلطة موقفها السياسي وقالت: إنّ على حماس "قراءة المشهد السياسي داخلياً وإقليمياً والاستماع جيداً لصوت الجماهير في قطاع غزّة ومعاناتهم، وإفساح المجال للقيادة الشرعية صاحبة الولاية على قطاع غزّة".[97]

وخلال افتتاح الدورة 32 لاجتماع المجلس المركزي الفلسطيني (23–2025/4/24)، شنّ الرئيس عباس هجوماً هو الأشدّ ضدّ حماس، واستخدم شتيمة بذيئة، وطالبها بتسليم سلاحها والأسرى والمحتجزين الإسرائيليين. وتساءل بخصوص سلاح الحركة: "ما حاجتكم به؟"، وشدّد على أنّ "الحركة ملزمة أمامنا وأمام شعبنا بأن تُنهي استيلاءها على الحكم والسلطة في قطاع غزة".[98] وخلال لقائه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق والمبعوث السابق للجنة الرباعية الدولية Quartet توني بلير Tony Blair، أكّد عباس ضرورة تمكين السلطة الفلسطينية من تولّي كامل مسؤولياتها في قطاع غزة مشدّداً على أنّ "حركة حماس لن تحكم قطاع غزة في اليوم التالي"، وأنّ عليها تسليم سلاحها للسلطة الفلسطينية والانخراط في العمل السياسي من خلال الالتزام ببرنامج منظمة التحرير السياسي وبرنامجها الدولي وبالشرعيّة الدوليّة.[99]

من جانبها، أبدت فصائل المقاومة، وفي مقدّمتها حماس والجهاد الإسلامي، رفضاً لأي ترتيبات لا تنبع من توافق وطني فلسطيني خالص. ففي مطلع سنة 2025، ومع تزايد الحديث

عن "قوات دوليّة" أو "إدارة مدنيّة مؤقّتة" برعاية أمريكية، أكّدت حركة حماس أنّ "اليوم التالي للحرب هو قرار فلسطيني صرف، ولن نسمح بفرض أي وصاية على شعبنا".[100] وكانت "لقاءات موسكو" و"إعلان بكين" اللتان عُقدتا في سنة 2024، قد شدّدتا على ضرورة تشكيل حكومة توافق وطني تتولّى إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة وغزة تحت مظلّة منظمة التحرير.[101]

وقد أبدت حركة حماس وفصائل المقاومة إيجابية عالية فيما يخصّ اليوم التالي في غزة، وأعلنت استعدادها للتخلّي عن إدارة القطاع لصالح إدارة تكنوقراط فلسطينية. وتأكيداً لرغبتها بوقف العدوان الوحشي المتواصل على الشعب الفلسطيني ورفع المعاناة الإنسانية عن سكان القطاع، تعاملت المقاومة بمرونة مع "خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" من خلال الموافقة على وقف الحرب، وإدخال المساعدات، وإعادة الإعمار، وتبادل الأسرى، مع عدم التنازل عن أيّ من الثوابت، وإحالة القضايا الوطنية إلى التوافق الوطني الفلسطيني.

ومع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، عادت القاهرة في 2025/10/23 إلى استضافة لقاءات بين وفدَي حماس وفتح لبحث ما يتعلق بالمشهد الفلسطيني وترتيبات ما بعد الحرب على غزة.[102] وأفضت الاجتماعات الموسّعة التي عُقدت في 2025/10/24 إلى توافق الفصائل على تسليم إدارة غزة إلى لجنة فلسطينية مؤقّتة من المستقلين "التكنوقراط"، اللجنة الوطنية لإدارة غزة، مع الدعوة إلى الاتفاق على استراتيجية لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما عرضت القاهرة على الفصائل الفلسطينية رؤيتها لليوم التالي للحرب، القائمة على إدارة القطاع عبر لجنة كفاءات من أبناء غزة الذين بقوا فيها خلال الحرب، وأبدت الفصائل موافقة مبدئية على الأسماء المقترحة للجنة الإدارية.[103]

من ناحية أخرى، برز إجماع شعبي وفصائلي خلال سنة 2025 على رفض "روابط القرى الجديدة" أو أيّ محاولات للاحتلال لإيجاد قيادات بديلة لإدارة الشأن المدني في غزة. وقد وثّقت المعطيات الفلسطينية فشل كافة محاولات الاحتلال للتواصل مع عشائر القطاع لهذا الغرض، حيث أعلنت العشائر، في بيان جماعي، ولاءها للتمثيل الوطني الجامع.[104]

الأدوار الإقليميّة والدوليّة:

برزت خلال سنة 2024 محورية الدور العربي، وتحديداً القطري والمصري، كصمّام أمان لمنع انهيار المسارات التفاوضيّة، حيث تركّزت الجهود على صياغة "إطار باريس" ومقترحات التهدئة التي تضمن انسحاباً تدريجياً للاحتلال.[105] ومع ذلك، شهدت سنة 2025 تحوّلاً لافتاً في "وزن الأدوار"، حيث تقدّم الدور التركي بصورة واضحة في ملف ترتيبات وقف إطلاق النار، خصوصاً مع تزايد الثقة الفصائلية بالضمانات التركية، وقدرة أنقرة على المناورة بين الأطراف الدولية.[106]

دولياً، حاولت الولايات المتحدة في سنة 2024 فرض رؤية "اليوم التالي" عبر ما عُرف بـ"قوات دولية أو عربية" لإدارة الأمن في القطاع، وهو مقترح قوبل ببرود عربي وتحفّظ فلسطيني شديد.[107] ولكن مع مطلع سنة 2025، وبدفع من إدارة ترامب، انتقل التركيز نحو "التمويل المشروط"، حيث طُرحت مشاريع استثمارية كبرى لإعادة الإعمار مرتبطة بوجود "إدارة تكنوقراط"، تحظى بقبول إقليمي وتلتزم بمعايير أمنية صارمة تجاه الاحتلال.[108]

وفي سياق متصل، لعبت القوى الإقليمية دوراً في محاولة "هندسة" القيادة الفلسطينية القادمة، إذ رصدت التقارير ضغوطاً من بعض العواصم العربية لدمج "التيار الإصلاحي" في السلطة الفلسطينية، كجزء من ترتيبات العودة للقطاع، وهو ما أثار توتّرات صامتة مع رام الله.[109] وفي المقابل، عزّزت روسيا والصين من حضورهما السياسي عبر رعاية حوارات المصالحة، مؤكّدتَيْن على أنّ أي ترتيبات دولية لا تمرّ عبر التوافق الوطني الفلسطيني ستظل فاقدة للشرعية والاستدامة.[110]

ختاماً، شَهِدَ النصف الأول من سنة 2025 سباقاً بين مشروعَيْن: مشروع "الوصاية الإقليميّة والدوليّة" الذي تدعمه واشنطن لضمان أمن الاحتلال، ومشروع "التمكين الوطني" الذي تحاول أطراف مثل قطر ومصر والسعودية وتركيا إسناده لضمان عدم شطب القضية الفلسطينية تحت ذريعة الإغاثة والإعمار. وبذلك، ظلّ "اليوم التالي" ساحة للصراع ليس فقط بين الفلسطينيين والاحتلال، بل بين محاور إقليمية ودوليّة تسعى لحجز مقعد لها في صياغة مستقبل المنطقة.[111]

الأبعاد الإنسانية وإعادة الإعمار كأداة سياسية:

شكّل ملف "إعادة الإعمار" خلال سنتَي 2024 و2025 أحد أعقد أدوات الضغط السياسي التي استُخدمت ضدّ الحاضنة الشعبية للمقاومة في قطاع غزة، حيث ربطت قوى دولية وإقليمية البدء الفعلي في عملية الإعمار بمدى التقدّم في مسار "تجريد غزة من السلاح" وتبنّي إدارة مدنية جديدة.[112] وقد رصدت التقارير في سنة 2024 محاولات إسرائيلية لإنشاء "رصيف بحري" وممرات إنسانية تخضع لرقابة أمنية مشدّدة، بهدف سحب البساط من تحت أقدام المؤسسات الفلسطينية القائمة والتحكّم المباشر في شريان الحياة المدني.[113]

ومع حلول سنة 2025، وتحديداً مع بروز "خطة ترامب"، انتقل ملف الإعمار من المرحلة "الإغاثية" إلى المرحلة "الاستثمارية المشروطة"، حيث طُرحت فكرة إنشاء "صندوق دولي لإعمار غزة" يُدار من قبل مجلس استشاري دولي، مما يعني عملياً تهميش دور السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في العمليّة التنمويّة للقطاع.[114] وفي هذا الإطار، حذّر خبراء قانونيون فلسطينيون من أنّ هذه المقترحات تهدف لشرعنة "الوصاية الاقتصادية" مقابل توفير الاحتياجات الأساسيّة للسكان.[115]

داخلياً، عاش قطاع غزة في مطلع سنة 2025 حالة من "الاستقرار الهشّ" إنسانيّاً، حيث حاول الاحتلال استخدام ملف "التراخيص التجاريّة"، وإدخال البضائع لتعزيز نفوذ شخصيات محليّة وعشائريّة بعيداً عن الأطر الفصائليّة، وهو ما وُصف بـ"محاولة إحياء روابط القرى" عبر بوابة الاقتصاد.[116] ومن جهة أخرى، استمرّ استهداف الأونروا في سنة 2025 كجزء من محاولات هندسة "اليوم التالي"، حيث جرى تقليص الدعم الدولي للوكالة على نحوٍ حادٍّ لصالح منظّمات دوليّة خاصّة تلتزم بالشروط الأمنيّة والسياسيّة الأمريكيّة الجديدة.[117]

ختاماً، يظهر جليّاً أنّ ملف الإعمار في سنة 2025 لم يكن ملفاً تقنيّاً أو إنسانيّاً فحسب، بل كان "سلاحاً ناعماً" يُراد منه تحقيق ما عجزت عنه الآلة العسكريّة، وهو انتزاع تنازلات سياسية تمسّ جوهر الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة. وبذلك، بقي الإنسان الفلسطيني في غزة عالقاً بين ركام الحرب وبين شروط "المانحين" التي تستهدف كيانيّته السياسيّة.[118]

خامساً: فلسطينيو 1948 وفلسطينيو الخارج:

فلسطينيو 1948:

واجه فلسطينيو الداخل (أراضي 1948) خلال سنتَي 2024 و2025 حملة قمعيّة صهيونيّة غير مسبوقة، صُمّمت على نحوٍ حادّ لترهيب المجتمع الفلسطيني وردعه عن التفاعل مع حرب الإبادة في قطاع غزة. فمنذ السابع من أكتوبر 2023، شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات وتحقيقات استهدفت نحو 3 آلاف مواطن فلسطيني، شملت لوائح اتهام واعتقالات إدارية وتجريم للعمل السياسي والمدني، بهدف عزل الداخل عن محيطه الوطني.[119] وعلى الرغم من هذه القبضة الأمنية الحديديّة، إلا أنّ المجتمع الفلسطيني في الداخل أظهر قدرة عالية على "الاستعصاء الوطني"، محاولاً الموازنة بين الحفاظ على الوجود وبين التعبير عن هويّته وانتمائه.

وقد انعكست هذه الأجواء القاتمة بوضوح على المشاركة السياسية؛ إذ انخفضت نسبة التصويت في انتخابات المجالس المحلية في شباط/ فبراير 2024 إلى 49% مقارنة بـ 56% في الانتخابات السابقة، مع تسجيل تدنٍ لافت في المدن الكبيرة مثل الناصرة وأم الفحم، حيث لم تتجاوز النسبة في الأخيرة 49% بعد أن كانت 79%.[120] ويُعزى هذا التراجع، وفق التحليلات، إلى تداعيات العدوان على غزة التي خيّمت على المشهد، بالإضافة إلى تفشّي ظاهرة العنف والجريمة المنظّمة، التي تغاضت عنها سلطات الاحتلال لضرب النسيج الاجتماعي وإضعاف الفعل السياسي للفلسطينيين.

وبالرغم من الإجراءات القمعية، شاركت حشودٌ كبيرة من فلسطينيي 1948 في المسيرة الجماهيريّة القُطرية التي دعت لها "لجنة المتابعة العليا" احتجاجاً على حرب الإبادة الإسرائيليّة المتواصلة في قطاع غزة. وكانت هذه المسيرة هي الأولى بعد سلسلة رفض وقيود فرضتها الشرطة الإسرائيلية على فلسطينيي الداخل، حيث اشترطت الشرطة مشاركة 500 شخص فقط في المسيرة، وعلى الرغم من ذلك جاءت حاشدة بمشاركة الآلاف.[121]

وتحت شعار "أوقفوا الحرب على غزة"، أحيا فلسطينيو 1948 الذكرى الـ 76 للنكبة الفلسطينية، عبر المشاركة في "مسيرة العودة 27"، التي تحوّلت إلى محطة احتجاجيّة رُفعت خلالها الأعلام الفلسطينية ولافتات تحمل أسماء القرى المُهجّرة، وشعارات تُصرّ على حقّ عودة اللاجئين وتندّد بجرائم حرب الإبادة في غزة. وشَهِدَ الداخل الفلسطيني، في 2024/10/1، إضراباً في الذكرى الـ 24 لهبّة القدس والأقصى، فيما أُلغيت المسيرة القُطْريّة في عرّابة بسبب الأوضاع الأمنية.

وتعزّزت خلال سنة 2025 حيويّة التحرّكات الشعبية لفلسطينيي 1948 في التضامن مع قطاع غزة، بالرغم من استمرار القمع الإسرائيلي. ففي 2025/5/24، فرّقت الشرطة الإسرائيلية مظاهرة حاشدة في مدينة أم الفحم، ندّدت بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وطالبت بإلغاء الاعتقال الإداري.[122] وفي 2025/7/27، بدأ عدد من القياديين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إضراباً عن الطعام لمدة ثلاثة أيام.

وشكّل 2025/8/2 يوماً مميّزاً في تحرّكات الداخل الفلسطيني، حيث شهدت عدة بلدات عربية داخل الخط الأخضر تظاهرات واحتجاجات ما أُطلق عليه "كسر الصمت"، استجابة لدعوة "لجنة المتابعة العليا" واللجان الشعبية والقوى السياسية والطلابية. وتحوّلت مداخل بلدات عربية وشوارعها الرئيسية خلال الفعاليات إلى نقاط احتجاج، حملت رسائل ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وضدّ سياسة الإبادة الجماعية والتجويع المنهج التي يتعرّض لها الفلسطينيون هناك، فيما رفع المتظاهرون الأعلام السوداء.[123]

فلسطينيو الخارج:

شكّل طوفان الأقصى علامة فارقة لدى فلسطينيي الخارج، حيث نقل دور الشتات من "الفعل الإغاثي والمساند" إلى مرحلة "التأثير الاستراتيجي" في الرواية العالميّة والمسار السياسي. ففي سنتَي 2024 و2025، برز فلسطينيو الخارج قوّة ضاغطة استطاعت محاصرة السردية الصهيونية في العواصم الغربية، على الرغم من حملات الشيطنة والتضييق القانوني التي

مارستها بعض الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة ضدّ الحراكات الشعبية. وقد أثبتت فعاليات الشتات أنّها ليست مجرد صدى للداخل، بل هي شريك أصيل في صياغة المشروع الوطني، خصوصاً مع تزايد الوعي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية.[124]

ومع ذلك، واجه فلسطينيو الخارج تحدّيات وجوديَّة جذريَّة، تمثّلت في محاولات تصفية وكالة الأونروا، إذ رأت القوى الوطنية في الخارج أنّ استهداف الوكالة في سنتَي 2024 و2025 هو استهداف مباشر لحقّ العودة، وتفكيك لتعريف "اللاجئ الفلسطيني". وفي مواجهة هذه التحدّيات، تحرّكت الجاليات الفلسطينيّة والمنظّمات الشعبيّة لتثبيت الرواية الفلسطينيّة، والتأكيد على أنّ قضية اللاجئين تُمثّل جوهر الصراع الذي لا يقبل المقايضة، على الرغم من الضغوط الدوليّة لربط المساعدات الإنسانية بتنازلات سياسيّة.

إقليمياً، وجد فلسطينيو الخارج أنفسهم أمام ضرورة القيام بدور استراتيجي فعَّال للتعامل مع التحوّلات في السياسات العربية والدولية، خصوصاً مع بروز مخاوف من "صفقات إقليمية" قد تحاول القفز فوق الثوابت الفلسطينية. وقد شدّد الخبراء، في حلقة نقاش لمركز الزيتونة عُقِدَت في 2025/10/22، على أنّ ما يمكن تسميته "متلازمة التهميش" التي حاول البعض فرضها على الشتات قد انكسرت في سنة 2025، بفضل تلاحم الحراكات الشعبية في أوروبا وأمريكا اللاتينية مع نبض الشارع في غزة والضفة، ما جعل من فلسطينيي الخارج رقماً صعباً في أيّ معادلة سياسية قادمة.[125] وبذلك، انتهت سنة 2025 وفلسطينيو الخارج أكثر إصراراً على استعادة دورهم القيادي في المؤسّسة الوطنيّة الجامعة.

وقد شهد النصف الثاني من سنة 2025 تطوراً مهماً باتجاه مأسسة العمل الوطني في الخارج. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، وتتويجاً لأعمال ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثالث الذي انعقد في إسطنبول، بمشاركة طيف واسع من الجاليات والقوى والشخصيات الوطنية من 28 دولة، أُعلن عن إطلاق "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني". وقد جاءت هذه الهيئة بمشاركة تاريخية لأربعة مؤتمرات وطنية كبرى: "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، و"المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"، و"المؤتمر الوطني الفلسطيني"، و"الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية"، لتمثّل المظلّة الأوسع للفلسطينيين في الشتات والداخل.[126]

وتهدف هذه الهيئة، وفق بيانها التأسيسي، إلى إيجاد حالة من الفعل الاستراتيجي المؤثّر لدعم صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية على نحوٍ فعّال، ومواجهة مخططات الضم والتهجير الصهيونيّة التي تصاعدت في سنة 2025. وعلى الرغم من محاولات التهميش الرسمي التي واجهت هذه المبادرات الشعبيّة، إلا أنّ الهيئة استطاعت تثبيت حضورها كلاعب

أساسي في صياغة القرار الوطني الشعبي، مؤكّدة على حقّ الشعب الفلسطيني في إدارة شؤونه وتقرير مصيره بعيداً عن مشاريع الوصاية الأجنبيّة أو التفرّد السياسي.

وقد تجلّى هذا الدور المؤسّسي في تنسيق حملات إعلامية لكشف جرائم الإبادة، ودعم ملف الأسرى في المحافل الدولية، مستثمرةً حالة "العزلة الدولية" التي بدأت تضيّق الخناق على الاحتلال. ولم يكن تشكيل هذه الهيئة مجرد إضافة إداريّة، بل كان استجابة ضرورية لمتطلبات مرحلة ما بعد طوفان الأقصى، التي فرضت على فلسطينيي الخارج دوراً قياديّاً في حماية الرواية الوطنيّة وإسناد المقاومة ميدانيّاً وسياسيّاً. وبذلك، كرَّس العمل الشعبي الفلسطيني في نهاية سنة 2025 حالة "التنسيق الفعّال" التي تتجاوز الجغرافيا، لتلتقي عند ثوابت التحرير والعودة.

وشكّلت قضية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها "على أسس ديموقراطية" حجر زاوية في الفعل السياسي لفلسطينيي الخارج والداخل خلال سنة 2025، حيث تعالت الأصوات الرافضة لحالة التفرّد بالقرار الوطني والتعطيل المتعمّد للمؤسسات الجامعة. ففي 2025/10/30، أصدرت المؤتمرات الفلسطينيّة الأربع (فلسطينيو الخارج، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون، والمؤتمر الوطني، والاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية) بياناً شديد اللهجة بعنوان: "معاً لإلغاء المرسوم غير الشرعي، وتكريس حقّ الشعب في اختيار قيادته"، معلنةً رفضها القاطع للمراسيم الرئاسية التي تهدف لنقل السلطة "من فرد إلى فرد" بعيداً عن الإرادة الشعبيّة.[127]

وعلى الرغم من إصرار القيادة الرسميّة على مسار التعيينات الفوقيّة، إلا أنّ القوى الوطنية في الخارج والداخل قدّمت رؤية بديلة ترتكز على ضرورة تشكيل "قيادة وطنيّة موحّدة" أو "مجلس تأسيسي انتقالي" يضمّ كافة القوى والشرائح، بما في ذلك قوى المقاومة، عبر انتخابات شاملة لتمثيل الفلسطينيين في العالم. وقد أكّدت المناقشات الاستراتيجيّة أنّ استمرار تغييب فلسطينيي الخارج عن صناعة القرار في المنظمة بات يؤثّر في فاعليّة المشروع الوطني، خصوصاً في ظلّ التحوّلات الإقليميّة والدوليّة التي تتطلّب قيادة تحظى بشرعيّة نضاليّة وقانونيّة كاملة.

ومع نهاية سنة 2025، تُشير المعطيات الميدانيّة إلى أنّ المشهد الفلسطيني يتّجه نحو مزيد من "الاشتباك الشامل" الذي تتلاشى فيه الحدود بين الداخل والشتات. فعلى صعيد فلسطينيي الداخل المحتلّ سنة 1948، يدفع استمرار الاحتلال في سياسة القمع والملاحقة الأمنية على نحوٍ حادّ، سعياً لتهميش دورهم في التفاعل مع قضايا القدس وغزة والضفة. ومع ذلك، فإنّ الفشل

الإسرائيلي في إضعاف وتهميش "الهوية الوطنية" يُنبئ بانفجار شعبي جديد قد يتّخذ أشكالاً من العصيان المدني أو الحراكات المطلبية المسيّسة، خصوصاً مع تفاقم أزمة الثقة بالمؤسّسات الإسرائيلية.

أما على صعيد فلسطينيي الخارج، فإنّ "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" باتت أمام تحدٍّ مهم يتمثّل في تحويل الدعم العالمي إلى ضغوط سياسية ملموسة. وعلى الرغم من التحدّيات اللوجستيّة والسياسيّة، فإنّ تنامي دور الجاليات في الغرب، وقدرتها على التأثير في مراكز صنع القرار وقرارات المحاكم الدوليّة، يجعل من الشتات "ذراعاً استراتيجياً" قويّة لحماية المشروع الوطني. ويتّضح أنّ التكامل بين الداخل والخارج يُسهم في إعادة تعريف الكيانية الفلسطينية في مواجهة مشاريع التصفية.

سادساً: استطلاعات الرأي وتوجهات الشعب الفلسطيني

كشفت استطلاعات الرأي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحيّة (ومركزه رام الله) خلال سنتَي 2024–2025،[128] عن استياء كبير من الرئيس عباس، ومن السلطة الفلسطينية في رام الله، التي تراها أغلبية ساحقة سلطة فاسدة. وتقدّمت حماس على فتح بشكل كبير في كافة الاستطلاعات طوال فترة الحرب، سواء في انتخابات الرئاسة مقابل الرئيس عباس، أم في الانتخابات التشريعية، أم في مستوى الثقة والرضا عن الأداء، مع رفضٍ صارم لنزع أسلحة حماس حتى لو كان ذلك شرطاً لمنع عودة الحرب؛ وظلّت هناك أغلبية تدعم قرار حماس بشنّ الهجوم في 7 أكتوبر 2023. وهذا يكشف بشكل لا لبس فيه، زيف الادّعاءات ضدّ حماس بأنها ورّطت الشعب الفلسطيني، وتسبّبت له بكارثة، بالرغم من حالة المعاناة غير المسبوقة والإبادة الجماعيّة والدمار الهائل الذي نتج عن الحرب؛ حيث ما زال الوعي الفلسطيني يُركّز على اتّهام الفاعل الحقيقي وهو الاحتلال الإسرائيلي، ومعه حليفه الأمريكي، وبنسبة مجموعها تراوح بين 78% و87% حسب الاستطلاعات الخمس المنشورة نتائجها في سنتَي 2024–2025. أما اللّوم على حماس فتراوحت نسبته بين 7% و14% فقط وفق الاستطلاعات نفسها؛ بل إنّ ما نسبته 36% من الجمهور الفلسطيني ذكروا أنّ دعمهم لحماس (بعد سنتين من الحرب) زاد بدرجة أو بأخرى، بالإضافة إلى قاعدة حماس الشعبيّة التي كانت تدعمها بشكل كبير قبل الحرب، وفقاً لاستطلاع رقم 96 في 23–2025/10/25.

وبالنسبة للرضا عن دور الأطراف الفلسطينيّة في أثناء الحرب (طوفان الأقصى)، ففي الاستطلاعات الخمس المشار إليها، تمتّعت حماس بأعلى مستوى من الرضا وبأغلبية ساحقة تراوحت بين 57% و75%، بمعدل عام نسبته 64.6%، مقابل نسبة الرضا لفتح تراوحت بين 24% و30%، بمعدل عام نسبته 26.2%. أما نسبة الرضا عن أداء الرئيس محمود عباس فقد تراوحت بين 10% و21%، بمعدل عام نسبته 15.6%.

وأظهرت الاستطلاعات الخمس نفسها تفوّقاً ساحقاً لمرشّح حماس (سواء كان إسماعيل هنية أم يحيى السنوار أم خالد مشعل) مقابل الرئيس محمود عباس في الانتخابات الرئاسية، حيث ستكون نسبة المصوّتين المشاركين في الانتخابات لصالح مرشح حماس متراوحة بين 63% إلى 76% مقابل نسبة تصويت لعباس تتراوح بين 20% و27%. غير أنّ مروان البرغوثي عندما يشارك في الانتخابات فإنّه يفوز، وإن بنسب متقاربة أحياناً مع مرشّح حماس. وهو ما يعكس سلوكاً جماهيرياً تاريخياً في استطلاعات الرأي على مدى سنوات عديدة؛ إذ إنّ البرغوثي يُمثّل رمزيّة وطنيّة عامة، تخالف سياسة عباس "الأوسلوية" وتدعم خط المقاومة، وتمثّل حالة توافق تخرج عن الإطار الحزبي.

أما بالنسبة لتأييد الفصائل والاتجاهات، فقد أعطت الاستطلاعات نفسها نسبة تأييد لحماس تتراوح بين 32% و40%، ولفتح بنسبة تتراوح بين 17% و24%، ولقوى أخرى بنسبة تتراوح بين 7% و12%، بينما تراوحت نسبة من لا رأي لهم أو لم يحدّدوا موقفهم في حينه بين 32% و40%. وفي حال عقد انتخابات تشريعيّة جديدة في اليوم الذي أُخذ فيه الاستطلاع بمشاركة كافة القوى السياسية، فإنّ حماس ستحصل على نسبة تتراوح بين 42.9% و46.4%، بينما ستتراوح نسبة التصويت لفتح بين 21.5% و30%، أما القوى والفصائل الأخرى مجتمعة فستحصل على نسبة تتراوح بين 5.8% و10%. وهذا يعني أنّ حماس تصدّرت المشهد الشعبي الفلسطيني، وكانت الفصيل المؤهّل للتقدّم للقيادة وبفارق كبير في أيّ انتخابات حرّة طوال سنتَي الحرب 2024–2025. وإذا ما لاحظنا أنّ معظم القوى الفلسطينية الأخرى (الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والمبادرة الوطنية الفلسطينية...) هي قوى مؤيّدة للمقاومة ورافضة لمسار أوسلو، فإنّ ذلك يؤكّد أنّ أغلبيّة الشعب الفلسطيني تقف خلف المقاومة وبرنامجها؛ وهو ما يكشف خلفيّة رفض قيادة منظمة التحرير وقيادة السلطة السير الجاد في برنامج المصالحة، وفي إصلاح منظمة التحرير والسلطة وإعادة بنائها على أسس ديموقراطيّة، ورفض الشراكة الحقيقيّة لحماس وقوى المقاومة في الانتخابات؛ لأنّ أي انتخابات نزيهة حرّة تعني ببساطة استلام قوى المقاومة قيادة المنظمة وقيادة الشعب الفلسطيني، وخسارة القيادة الحاليّة لمواقعها و"شرعيّتها".

ويؤكّد هذا الاستنتاج أنّ ثمّة استياءً كبيراً من أداء الرئيس عباس، الذي يحتكر رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة ورئاسة فتح ورئاسة دولة فلسطينية، ويهيمن على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ويحكم من خلال إصدار المراسيم. وخلال سنتَي 2024–2025، أشارت استطلاعات الرأي المُشار إليها إلى أنّ نسبة من يرغبون باستقالة عباس من رئاسة السلطة تراوحت بين 80% و88%، وهي أغلبيّة ساحقة، يشترك فيها حتى قطاعات من القاعدة الشعبيّة لحركة فتح نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأغلبيّة الساحقة تعتقد بوجود فساد في السلطة الفلسطينيّة في رام الله، وعلى سبيل المثال، ففي استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2025 ثمّة 80% مُقتنعون بذلك، وعند الاكتفاء بأخذ رأي أبناء الضفة الغربية، الذين يعيشون فعلاً تحت إدارة السلطة، فإنّ النسبة ترتفع إلى 92%. وهناك غالبيّة فلسطينيّة ترى في سلطة رام الله عبئاً على الشعب الفلسطيني (60% في استطلاع أيار/ مايو 2025، و56% في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2025).

هذه المؤشّرات، تؤكّد أنّ ثمّة خللاً في البنية القياديّة والسياسيّة والتمثيليّة الفلسطينيّة، وأنّ القيادة الحاليّة لا تعبّر عن حالة تمثيليّة حقيقيّة للشعب الفلسطيني، ولا تُعبّر عن همومه وتطلّعاته، ولا عن توجّهاته السياسيّة، وأنّ ثمة فجوة بين هذه القيادة وبين شعبها. ووفق المعطيات والمؤشّرات المتاحة، فإنّ النتائج نفسها تنطبق تقريباً على فلسطينيي الخارج.

هذه النتائج تشير إلى "أزمة تمثيل" حادة، إذ بينما تُقرّر الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي والمانحون التعامل مع "القيادة الرسمية"، تشير الأرقام والوقائع الميدانية إلى أنّ هذه القيادة تعيش في "جزيرة معزولة" عن تطلّعات القاعدة الشعبية، وأنّ "شرعية الميدان" باتت هي الحقيقة السياسيّة الأبرز، مما يفرض على أيّ مشروع وطني قادم ألا يتجاوز دلالات هذه الاستطلاعات، بالإضافة إلى ضرورة التعامل العربي والإسلامي والدولي بمزيد من الواقعيّة من النبض الحقيقي للشعب الفلسطيني.

انتخابات النقابات المهنية في الضفة:

شهدت سنة 2024 حالة من الانكفاء والجمود في المسار الديموقراطي للنقابات المهنيّة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث فرضت حرب الإبادة في غزة وتصاعد العدوان في الضفة واقعاً أمنيّاً ولوجستيّاً معقّداً حال دون إجراء الاستحقاقات الانتخابيّة في مواعيدها المقرّرة. وقد تجلّى هذا الجمود في "نقابة المحامين" و"نقابة المهندسين"، حيث جرى اللجوء إلى خيار التمديد التلقائي لمجالس الإدارة القائمة تحت ذريعة "حالة الطوارئ"، وهو ما عُدَّ تعزيزاً لسياسة الأمر الواقع وتقليصاً للمساحات الديموقراطية المتاحة.

ومع دخول النصف الثاني من سنة 2024، تصاعدت المطالبات النقابيّة بضرورة إيجاد صِيَغ بديلة (مثل الانتخابات الإلكترونية) لتجاوز التقطيع الجغرافي الذي يفرضه الاحتلال، إلا أنّ هذه المبادرات قوبلت ببرود رسمي خشية فقدان السيطرة على النتائج في ظلّ الاحتقان الشعبي المتزايد ضدّ سياسات السلطة. وبذلك، تحوّلت النقابات في سنة 2024 من ساحات للتداول الديموقراطي إلى "مؤسسات تسيير أعمال" تنتظر انفراجة سياسية أو ميدانية تُعيد إليها زخمها الانتخابي.

وقد برزت خلال النصف الأول من سنة 2025 حراكات نقابيّة مستقلّة، تجاوزت الأطر التقليديّة للاتحادات، لتقود احتجاجات واسعة ضدّ الغلاء وتأخّر الرواتب. وكان لـ"الاتحاد العام لنقابات عمّال فلسطين" دورٌ محوري في رصد مأساة "عمّال الداخل" الذين فقدوا تصاريح عملهم نتيجة الحرب، فقد أشارت التقارير إلى انضمام أكثر من 200 ألف عامل إلى صفوف البطالة، مما حوّل الاتحادات من أُطُر مطلبية إلى مراكز لإدارة "أزمة البقاء".[129]

انتخابات مجالس الطلبة:

شكّلت الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية "المختبر الحقيقي" لقياس موازين القوى السياسية والتحوّلات في المزاج الشعبي خلال سنة 2024. ففي ظلّ حرب الإبادة المستمرّة، لم تكن انتخابات مجالس الطلبة مجرد تنافس نقابي، بل تحوّلت إلى "استفتاء وطني" حول خيارات المقاومة في مقابل نهج التسوية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في جامعة بيرزيت، التي شهدت انتخابات عكست حالة من الاستقطاب الحاد، حيث استطاعت كتلة الوفاء الإسلامية (الذراع الطلابي لحركة حماس) الحفاظ على حضورها القوي على الرغم من حملات الاعتقال الواسعة التي استهدفت كوادرها من قِبَل الاحتلال والأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة على حدّ سواء.[130]

ومع ذلك، فرض الواقع العسكري الميداني في سنة 2025 تعطيلاً قسريّاً للعمليّة الانتخابيّة في جامعات شمال الضفة (مثل جامعة النجاح الوطنية وجامعة فلسطين التقنية – خضوري)، حيث أدّت الاقتحامات الإسرائيلية المتكرّرة وحصار المدن إلى تجميد النشاطات الطلابيّة العلنيّة. ولم يمنع هذا التجميد الكتلَ الطلابية من ممارسة دورها الوطني، إذ انخرطت الحركات الطلابية في قيادة الحراك الشعبي المساند لغزة، وتحوّلت باحات الجامعات إلى ساحات مواجهة وتعبئة وطنيّة.[131]

وبذلك، انتهت سنة 2024 في أجواء من إعادة تعريف الأولويات داخل أسوار الجامعات، حيث تراجعت البرامج الخدميّة التقليديّة أمام التركيز على "الموقف الوطني الميداني"، الذي بات يُشكّل الرافعة الأساسيّة لشرعيّة التمثيل الطلابي وجوهر التنافس بين الكتل.[132]

سابعاً: التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي

شكّلت أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من حرب إبادة في غزة وتصعيد في الضفة الغربية، الاختبار الأصعب لعقيدة التنسيق الأمني التي تتبنّاها السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من تعليق التنسيق "رسميّاً" في بعض المحطات الاحتجاجية، إلا أنّ المعطيات خلال سنة 2024 تشير إلى استمرار التفاهمات الأمنيّة "الميدانيّة" تحت شعار "منع الانهيار الأمني الشامل" ومنع تمدّد المقاومة المسلّحة إلى مراكز المدن الكبرى في الضفة الغربية.

وقد تجلّى هذا الاستمرار في قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على احتواء المسيرات الجماهيريّة الغاضبة، ومنعها من الوصول إلى نقاط التماسّ مع الاحتلال في فترات ذروة العدوان، وهو ما عدّته فصائل المقاومة دوراً "وظيفيّاً" يحمي الاحتلال ويقوّض هبّة الشارع المساندة لغزة. وفي المقابل، برّرت الجهات الرسميّة هذا السلوك بضرورة حماية مؤسسات السلطة وتجنّب منح الاحتلال ذريعة لاجتياح "المناطق أ" وتدمير ما تبقّى من بنية تحتيّة وطنيّة.[133]

ومع دخول سنة 2025، تعمّقت الفجوة بين الأجهزة الأمنيّة والقواعد الشعبيّة؛ إذ تعمَّق نظر الشارع الفلسطيني للتنسيق الأمني من "ضرورة سياسية" إلى "عبء وطني" مباشر، خصوصاً مع استمرار الاحتلال في تنفيذ اغتيالاته واجتياحاته للمخيمات دون أي تدخّل من أجهزة السلطة لحماية المواطنين.

لم يكن استمرار التنسيق الأمني في سنتَي 2024 و2025 نابعاً من إرادة فلسطينية "رسميّة" داخليّة فحسب، بل كان نتيجة "منظومة ضغوط" دوليّة وإقليميّة مكثّفة وضعت السلطة الفلسطينية في زاوية حرجة. فقد مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي European Union (EU) (كجهات مانحة) ضغوطاً مباشرة عبر اشتراط "إصلاح الأجهزة الأمنيّة" وضمان فاعليّتها في منع العمليات المسلّحة في الضفة الغربية مقابل استمرار الدعم المالي والسياسي، وهو ما جعل القرار الأمني للسلطة رهيناً لهذه التمويلات التي تشكّل شريان الحياة لمؤسّساتها.

وقد برزت في سنة 2024 خطة "الجنرال مايكل فنزل Michael Fenzel" (المنسّق الأمني الأمريكي) كمحور أساسي في هذا السياق، حيث هدفت إلى تدريب وتجهيز وحدات خاصّة من الأمن الفلسطيني للانتشار في مناطق التوتّر (مثل جنين ونابلس)، ليس لحمايتها من اجتياحات الاحتلال، بل لفرض "السيطرة الأمنيّة" ومنع تشكّل "كتائب المقاومة". وقوبلت هذه الخطة برفض شعبي واسع، وعُدَّت محاولة لـ"فلسطنة الصراع" وجرّ الفلسطينيين إلى حرب أهليّة تحت مسميات "الإصلاح" و"الالتزامات الدولية".[134]

إضافة إلى ذلك، استخدم الاحتلال الإسرائيلي "أموال المقاصّة" كأداة ابتزاز دائمة؛ فكلّما تصاعدت المطالبات الشعبيّة بوقف التنسيق، هدّد الاحتلال بخنق السلطة ماليّاً، مما دفع الأخيرة إلى التمسّك بالتنسيق كـ"خيار الضرورة" لضمان بقاء الهيكل المؤسسي. وأشارت المعطيات لسنة 2025 إلى أنّ هذا الوضع أوجد حالة من "التبعيّة الأمنيّة" التي جرّدت السلطة من قدرتها على المناورة السياسيّة، وجعلت من أجهزتها الأمنيّة طرفاً في صراع مع بيئتها الشعبيّة لإرضاء أطراف خارجيّة ترى في الأمن الفلسطيني مجرّد "وظيفة" لحماية استقرار الاحتلال.[135]

تعاظم أثر التنسيق الأمني خلال سنتَي 2024 و2025، كعامل "كبح" وتوتّر مباشر في الشارع الفلسطيني، حيث لم يعد الملف مجرد قضيّة سياسيّة عليا، بل أصبح، وعلى مدى سنوات طويلة، واقعاً يوميّاً يصطدم بروح المقاومة الصّاعدة في مخيّمات ومدن الضفة. وقد وثّقت التقارير الميدانية لسنة 2024 تزايد حالات الاحتكاك بين الأجهزة الأمنيّة والمقاومين، خصوصاً في منطقتَي جنين ونابلس، حيث قامت الأجهزة الأمنيّة بمحاولات حثيثة لتفكيك العبوات الناسفة التي يزرعها المقاومون للتصدي لاجتياحات الاحتلال، وهو ما أدّى إلى اندلاع اشتباكات داخليّة مؤسفة أضرّت بالنسيج المجتمعي.[136]

ترك هذا السلوك الأمني ندوباً غائرة في حالة "السلم الأهلي"؛ إذ بدأت تظهر بوادر "فقدان الثقة" بالمنظومة الأمنيّة الرسميّة، وبرزت دعوات فصائليّة وشعبيّة تطالب الأجهزة الأمنيّة بالانحياز لخيارات الشعب أو "التزام الحياد" على الأقل. وفي سنة 2025، سجّلت الهيئات الحقوقيّة زيادة في شكاوى المواطنين حول تقاعس الأجهزة عن حمايتهم من اعتداءات المستوطنين المتصاعدة، في مقابل نشاطها المحموم في ملاحقة النشطاء السياسيين والمقربين من كتل المقاومة، مما أوجد حالة من "الاغتراب الوطني" لدى شريحة واسعة من الشباب.[137]

وبالتحليل السوسيولوجي لهذا الواقع، يتبيّن أنّ التنسيق الأمني تحوّل إلى أداة لتعميق "الانقسام العمودي" داخل المجتمع الفلسطيني؛ فبينما ترى فيه النخبة الحاكمة وسيلة للحفاظ على بقاء السلطة ومنع الفوضى، يراه الجمهور (بنسبة تجاوزت 70% في استطلاعات سنة 2025) طعنة في خاصرة الصمود الشعبي، وعائقاً بنيوياً أمام تشكّل قيادة وطنيّة موحّدة قادرة على مواجهة حرب الإبادة.[138]

شكّل ملف "الاعتقال السياسي" خلال سنتَي 2024 و2025 جرحاً نازفاً في خاصرة الوحدة الوطنيّة، حيث تصاعدت وتيرة الاعتقالات التي تستهدف النشطاء، والأسرى المحررين، وطلبة الجامعات، على خلفيّة انتمائهم السياسي أو تعبيرهم عن دعم المقاومة. وعلى الرغم من نفي السلطة الفلسطينية لوجود "معتقلين سياسيين" وتسميتهم بـ"الموقوفين على خلفيات قانونيّة"،

إلا أنّ تقارير "مؤسسة الحقّ" أكدّت أنّ الغالبية العظمى من هذه الاعتقالات تمّت دون مذكرات قانونيّة واضحة، وبتهم فضفاضة مثل "إثارة الفتن" أو "حيازة سلاح غير قانوني".

قانونياً، سَجّلت سنة 2025 ارتفاعاً في إصدار القرارات القضائيّة بإخلاء سبيل المعتقلين، والتي قوبلت غالباً بـ"الامتناع عن التنفيذ" من قِبَل الأجهزة الأمنية، أو ما يُعرف بـ"الاعتقال على ذمّة المحافظ"، وهو ما عدّه حقوقيّون تغوّلاً سافراً من السلطة التنفيذيّة على السلطة القضائيّة وهدماً لسيادة القانون. وقد أدّى هذا النهج إلى تزايد حالات الإضراب عن الطعام داخل سجون السلطة، ممّا أدّى لوضع القضية تحت مجهر المؤسّسات الدوليّة والحقوقيّة.[139]

سياسياً، استُخدم ملف المعتقلين كـ"ورقة ضغط" في حوارات المصالحة؛ إذ طالبت حماس والجهاد الإسلامي مراراً بتبييض السجون كشرط أساسي لنجاح "إعلان بكين"، إلا أنّ استمرار الاعتقالات ظلّ يُشكّل الرسالة الأقوى على أنّ "العقيدة الأمنيّة" الملتزمة بالتنسيق ما تزال تتقدّم على ضرورات الشراكة الوطنيّة. ومع نهاية سنة 2025، بقي هذا الملف حجر عثرة أمام أي تقارب حقيقي، ومصدراً رئيسياً للاحتقان الشعبي الذي يرى في ملاحقة المقاومين والنشطاء خدمة مجانيّة لأهداف الاحتلال في تفتيت الجبهة الداخليّة.[140]

ختاماً، يبقى التنسيق الأمني هو "الوتر المشدود" الذي يهدّد بانفجار النسيج الوطني، ولن يجد مخرجاً إلا بعودة القرار الأمني ليكون في خدمة "المشروع التحرري الشامل"، وتحويل العقيدة الأمنيّة من "حماية التزامات إسرائيليّة أو دوليّة" إلى "حماية الوجود الفلسطيني" فوق أرضه.[141]

خلاصة

لقد كانت سنتا الطوفان في 2024 و2025 عاصفتَين بكل معنى الكلمة على الصعد كافّة، ويُرجّح أن تتركا تداعياتٍ كبيرة تؤثّر في ملامح المشهد الفلسطيني في الأعوام القادمة، وهو ما يضع كلّ الأطراف الفلسطينية أمام استحقاقات صعبة لبلورة رؤاها وتوجّهاتها لإدارة مرحلة جديدة يتزايد فيها تأثير العامل الخارجي، وتتعاظم فيها التحدّيات لترقى إلى مستوى وجودي، يهدّد مستقبل القضية والمشروع الوطني الفلسطيني.

وفي ضوء المتغيّرات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة العاصفة إقليميّاً ودوليّاً، ومن خلال الوقوف على سلوك أطراف المعادلة الفلسطينيّة، ورصد توجّهات الأطراف الإقليميّة والدوليّة الفاعلة في الشأن الفلسطيني، واستحضار تأثير العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، تبرز مجموعة من التوقّعات للفترة القادمة على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي، ومن أهمها:

1. يُرجّح أن تواصل قيادة السلطة الفلسطينيّة جهودها لإقناع الأطراف الدوليّة بجدّيتها في متابعة إجراءاتها الإصلاحيّة، وبما يؤهّلها للاستمرار في دورها في إدارة الضفة الغربية ولاستعادة الحكم في قطاع غزة لاحقاً. وفي الوقت ذاته، يُتوقّع أن تتواصل الضغوط الأمريكيّة والإسرائيليّة لابتزاز السلطة لتقديم مزيد من التنازلات دون توقّف.

2. في ظلّ التوجهات اليمينيّة المتشدّدة للائتلاف الإسرائيلي الحاكم تجاه السلطة، ومساعي الاحتلال لإيجاد بدائل مناطقيّة لإدارة شؤون الضفة الغربية، وتسارع إجراءات مصادرة الأراضي وضمّها للسيادة الإسرائيليّة، وتوجّه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإخضاع قطاع غزة للهيمنة والوصاية الدوليّة؛ يُحيطُ الغموض بمستقبل السلطة السياسي، ودورها في الضفة والقطاع في المرحلة القادمة.

3. من المتوقّع أن تباشر اللجنة الوطنية لإدارة غزة، التي تشكّلت بموجب "خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" واتفاق وقف إطلاق النار، مهامها على الرغم من المعوّقات الإسرائيلية، حيث تُبدي حركة حماس وفصائل المقاومة حرصاً على إنجاحها وتسهيل مهامها، لكن قدرة اللجنة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها في خدمة سكان القطاع، تبقى مهدّدة بفعل تواصل الضغط والتعطيل الإسرائيلي، وخضوع اللجنة لإشراف مباشر من الإدارة التنفيذيّة لـ"مجلس السلام العالمي" الذي يمثّل المرجعية الفعليّة لإدارة قطاع غزة، وبسبب الانشغال الإسرائيلي والأمريكي بمحاولة تطويع البيئة الإقليميّة في لبنان وسورية وإيران... .

4. تُواجه فرص التوصّل لاتفاق على مستقبل سلاح المقاومة تحديات صعبة، في ظلّ تباعد مواقف الأطراف المختلفة، ويُرجّح أن تتواصل جهود الوسطاء والأطراف الإقليميّة المؤثّرة في الملف الفلسطيني للوصول إلى مقاربات مرنة تتيح تجاوز هذا التحدّي. وتعزّز المؤشّرات المختلفة مواصلة الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاته العسكريّة في قطاع غزة خلال المرحلة القادمة ورفض الانسحاب من القطاع، ومحاولة فرض معادلة جديدة تُبقي يده طليقة في تنفيذ العمليات العسكريّة والأمنيّة في القطاع دون قيود.

ويبدو أن "اليوم التالي" في غزة ليس حالة نهائية، بل صراع مستمر ومفتوح على كافّة الاحتمالات. فبينما يراهن الاحتلال على "الإنهاك المعيشي" وتدجين الإدارة المدنيّة، يراهن الشعب الفلسطيني على "الثبات الميداني" وإفشال مخططات الوصاية والهيمنة الخارجيّة. وتبقى سنة 2026 الاختبار الحقيقي لقدرة المنظومة السياسيّة الفلسطينيّة على تجديد نفسها وفرض إرادتها في مواجهة "عاصفة" المشاريع الدوليّة.[142]

5. بالرغم من الجهود الإسرائيلية والأمريكية الرامية لعزل حركة حماس وإقصائها من المشهد السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يُرجّح أن تستمر الحركة فاعلاً وطنيّاً رئيسيّاً في الساحة الفلسطينيّة، وأن تنجح في عملية التكيّف مع المتغيّرات الضاغطة، وفي تجاوز التحدّيات التي تواجهها. كما يُرجّح أن تستمر حركة حماس في ترسيخ نهجها المؤسسي الشوري لتجاوز غياب القادة، مع تعزيز تحالفاتها الميدانية مع قوى المقاومة لتشكيل "كتلة وطنية" تفرض الكثير من شروطها على أي ترتيبات لليوم التالي للحرب. وبالرغم من الضغوط الإقليمية، فإنّ شعبية الحركة المتصاعدة ستجعل من تجاوزها في القرار الوطني أمراً بالغ الصعوبة.

أما على صعيد حركة فتح والسلطة، فإنّ الفترة القادمة ستشكّل اختباراً لمدى قدرة التيارات الداخلية على فرض مسار إصلاحي يُنهي حالة "التفرّد"، حيث إنّ بقاء الوضع على ما هو عليه قد يؤدّي، على نحوٍ حادّ، إلى تعميق أزمة الشرعية.

ومن المرجّح أن يواصل الاتجاه الشعبي الداعم لخط المقاومة تقدّمه وتفوّقه بأغلبية واضحة على الخط الداعم لمسار التسوية.

6. يبدو المشهد السياسي الفلسطيني، مع أفول شمس 2025، أمام حقيقة "استعصاء المصالحة" والتوافق الوطني، على الرغم من بلوغ التهديدات الوجوديّة ذروتها. فقد أثبتت تجربة السنتَين الماضيتَين أنّ التوافق ما يزال يواجه معوّقات بنيوية تتجاوز قدرة الفصائل المحليّة؛ إذ تلعب "الفيتوات" الدوليّة والاشتراطات الإسرائيليّة دور الكابح لأيّ تقارب حقيقي يتجاوز التنسيق الإنساني أو الميداني العابر.

فبينما رسّخت غزة مفهوم "وحدة المصير"، ظلّت مؤسّسات السلطة في الضفة متمسّكة ببرامجها التي لا تتوافق مع "الشرعيّة الثوريّة" الصاعدة، مما أدّى إلى تكريس التحوّل الانقسامي من خلاف (فتح – حماس) إلى شرخ عميق بين "النهج الديبلوماسي الرسمي" و"النهج النضالي الشعبي".[143] والسيناريو الأكثر ترجيحاً للفترة القادمة هو بقاء حالة الافتراق والتجاذب السياسي، إذ لا تلوح في الأفق مؤشرات جدّية لتقارب مواقف الأطراف الفلسطينيّة وإنهاء الانقسام السياسي.

7. يُرجّح أن تستمر حالة الشّلل وضعف الفاعليّة في أداء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسّساتها، نتيجة إصرار رئيس السلطة على احتكار قرارها السياسي ورفض إعادة بنائها وتفعيلها، وعلى إقصاء قوى فلسطينية فاعلة عن المشاركة فيها، عبر مواصلة وضع شروط تعجيزية تتعلّق بالاعتراف بقرارات ما يُسمَّى "الشرعية الدولية" فيما يخصّ الموافقة على اتفاقية

أوسلو والتزامات السلطة الأمنية، والتي تتعارض مع قرارات "الشرعيّة" نفسها فيما يتعلّق بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. حيث ترفض معظم الفصائل الفلسطينية كلّ ما يناقض الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني وحقّه في تقرير مصيره وانتخاب قيادته ومؤسّساته التمثيليّة.

8. بينما تُرجّح المعطيات استمرار القمع والملاحقات الإسرائيلية لتهميش دور فلسطينيي 1948 في التفاعل مع التطوّرات في قطاع غزة والضفة الغربية، غير أنّ الجماهير الفلسطينية ستواصل التعبير عن الهوية الوطنية، والتفاعل مع الشؤون الفلسطينية خلال الفترة القادمة.

9. يُتوقّع أن يُسهم انطلاق "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" في تطوير آليات التنسيق بين المؤتمرات الوطنية الفلسطينية والشخصيات المستقلة، وأن يعزّز دور فلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الوطني.

10. يُرجَّح استمرار التجاذب وتراشق الاتهامات بين الفصائل الفلسطينية على خلفية التباين في الموقف السياسي بين المؤيّدة لقيادة السلطة، وفصائل المقاومة التي تتمسّك بالثوابت الوطنيّة وخيار المقاومة ومواجهة الاحتلال، ولا تبرز مؤشّرات إلى تقارب أو تحسّن محتمل في العلاقة بين الطرفَيْن في المدى المنظور.

11. يُرجَّح أن يواجه استمرار التنسيق الأمني بصورته التقليدية صعوبات في ظلّ صعود اليمين الصهيوني المتطرّف، الذي لم يعد يكتفي بالتنسيق، بل يسعى لتقويض السلطة ذاتها وتحويل أجهزتها إلى "روابط قرى" محدودة الصلاحيات، وهو ما يضع قيادة السلطة أمام خيارَي الانهيار الوظيفي أو الانحياز للنبض الشعبي.

هوامش

[1] موقع الجزيرة.نت، 2024/3/15، انظر: https://www.aljazeera.net

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2024/3/14، انظر: https://www.wafa.ps

[3] الجزيرة.نت، 2024/3/15.

[4] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2024/1/16، انظر: https://www.alquds.co.uk

[5] وكالة وفا، 2024/1/29.

[6] وكالة وفا، 2024/3/31.

[7] وكالة وفا، 2024/4/2.

[8] وكالة وفا، 2024/3/14.

[9] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2024/9/9، انظر: https://qudspress.net

[10] وكالة وفا، 2025/11/15.

[11] وكالة وفا، 2024/11/27.

[12] المؤتمرات هي: المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، والمؤتمر الوطني الفلسطيني، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون، والاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية.

[13] وكالة سند للأنباء، 2024/11/30، انظر: https://snd.ps

[14] **القدس العربي**، 2025/2/11.

[15] وكالة وفا، 2025/2/18.

[16] وكالة وفا، 2024/2/15.

[17] وكالة وفا، 2025/3/1.

[18] موقع عربي 21، 2025/2/25، انظر: https://arabi21.com

[19] What the Palestinian and Arab Media Are Saying About Hussein al-Sheikh's Appointment as Abu Mazen's Designated Successor, site of The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), 8/12/2025, https://jiss.org.il/en/tal-hussein-al-sheikhs-appointment-as-abu-mazens-designated-successor

[20] وكالة وفا، 2024/3/17.

[21] وكالة وفا، 2024/4/15.

[22] وكالة وفا، 2024/5/27.

[23] وكالة وفا، 2025/4/2.

[24] وكالة وفا، 2024/4/15.

[25] وكالة الأناضول للأنباء، 2025/3/5، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

[26] وكالة سما الإخبارية، 2025/6/18، انظر: https://samanews.ps/ar

[27] وكالة وفا، 2025/6/20.

[28] **القدس العربي**، 2025/7/31.

[29] وكالة سما، 2025/8/1.

[30] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2024/9/9، انظر: https://aawsat.com؛ وانظر أيضاً:
Site of The Times of Israel, 9/9/2024, https://www.timesofisrael.com

[31] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2025/2/10، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar؛ وانظر أيضاً:
Lital Dubrovitsky, Jerusalem court freezes billions in Palestinian Authority funds for October 7 victims, site of Ynet Global, 9/2/2025, https://www.ynetnews.com/article/sj7wmd8tkl

[32] انظر: نتائج الرأي العام استطلاع رقم (91)، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 5–2024/3/10، في: https://pcpsr.org/ar/node/974؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (92)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024/6/1–5/26، في: https://pcpsr.org/ar/node/986؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (93)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 3–2024/9/7، في: https://www.pcpsr.org/ar/node/992

[33] **الأيام**، رام الله، 2025/1/15.

[34] موقع مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان، 2025/2/10، انظر: https://www.alhaq.org/ar

[35] **القدس العربي**، 2025/8/25.

[36] وكالة وفا، 2025/9/15.

[37] الجزيرة.نت، 2025/1/15.

[38] الجزيرة.نت، 2025/3/22.

[39] الجزيرة.نت، 2024/2/29.

[40] وكالة وفا، 2024/7/23.

[41] الجزيرة.نت، 2024/7/22.

[42] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2025/5/22، انظر: https://safa.ps

[43] انظر مثلاً: في الذكرى الـ37 لانطلاقتها والذكرى الأولى لـ"طوفان الأقصى"، "الجهاد الإسلامي": "طوفان الأقصى" كانت الرد الطبيعي على سياسات العدو وغطرسته، وكالة القدس للأنباء، 2024/10/6، في: https://alqudsnews.net/p/209369؛ وحركة "الجهاد الإسلامي": وحدة الساحات أكّدت على وحدة فلسطين وأحبطت مشروع الاستفراد بساحة دون غيرها، موقع إذاعة النور، 2023/8/5، في: https://www-staging.alnour.com.lb/news/politics/591735

[44] وكالة صفا، 2025/2/18.

[45] وكالة وفا، 2024/9/12.

[46] الجزيرة.نت، 2024/9/17.

[47] وكالة سما، 2024/5/20.

[48] **الشرق الأوسط**، 2024/11/10.

[49] الجزيرة.نت، 2025/12/15.

[50] الجزيرة.نت، 2025/9/22؛ وانظر أيضاً:

James Landale and Ottilie Mitchell, UK says Israel must not retaliate against Palestinian statehood push, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 22/9/2025, https://bbc.com/news/articles/c1wggrdn9dno; and British FM says she warned Israel not to annex parts of West Bank over Palestine recognition, The Times of Israel, 22/9/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/british-fm-says-she-warned-israel-not-to-annex-parts-of-west-bank-over-palestine-recognition/

[51] وكالة صفا، 2025/12/30.

[52] موقع قناة العالم، 2024/4/29، انظر: https://www.alalam.ir

[53] الجزيرة.نت، 2024/1/19.

[54] وكالة صفا، 2025/5/4.

[55] موقع فلسطين أون لاين، 2025/7/6، انظر: https://felesteen.news

[56] الجزيرة.نت، 2025/10/10.

[57] الجزيرة.نت، 2025/10/12.

[58] **القدس العربي**، 2025/10/13.

[59] فلسطين أون لاين، 2025/10/13.

[60] فلسطين أون لاين، 2025/10/15.

[61] فلسطين أون لاين، 2025/10/14.
[62] وكالة وفا، 2025/10/5.
[63] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (92)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024/6/1–5/26.
[64] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2025/10/27، انظر: https://www.alaraby.co.uk
[65] وكالة وفا، 2025/12/19.
[66] **العربي الجديد**، 2024/12/27.
[67] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2024/12/23، انظر: https://www.al-akhbar.com
[68] **القدس العربي**، 2025/5/23.
[69] فلسطين أون لاين، 2024/7/18.
[70] حماس والجبهة الديمقراطية تعقدان اجتماعاً ثنائياً، موقع الرسالة.نت، 2024/9/11، في: https://alresalah.ps/post/296674
[71] **العربي الجديد**، 2025/10/27.
[72] وكالة وفا، 2024/7/13.
[73] وكالة وفا، 2025/1/11.
[74] وكالة وفا، 2025/1/27.
[75] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2025/1/28، انظر: https://palinfo.com
[76] قدس برس، 2025/5/23.
[77] وكالة وفا، 2025/5/31.
[78] **الشرق الأوسط**، 2025/8/21.
[79] وكالة وفا، 2024/8/15.
[80] وكالة وفا، 2025/1/17.
[81] Wafaa Shurafa and Bassem Mroue, Netanyahu seeks open-ended control over security and civilian affairs in Gaza in new postwar plan, site of Associated Press (AP), 24/2/2024, https://apnews.com/article/israel-hamas-war-news-02-23-2024-a5da6005cfa6734225af35ca460a75fb
[82] Jacob Magid, Netanyahu presents post-war plan to cabinet, aims for 'local officials' to govern Gaza, The Times of Israel, 23/2/2024, https://www.timesofisrael.com/presenting-post-war-plan-to-cabinet-pm-aims-for-local-officials-to-govern-gaza
[83] **القدس العربي**، 2025/1/20.
[84] **الأيام**، رام الله، 2025/1/25.
[85] موقع سكاي نيوز عربية، 2024/12/15، انظر: https://www.skynewsarabia.com
[86] وكالة سما، 2025/2/5.
[87] وكالة وفا، 2024/2/28.
[88] وكالة وفا، 2024/4/8.
[89] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2024/10/9، انظر: https://www.youm7.com
[90] موقع عرب 48، 2024/11/3، انظر: https://www.arab48.com
[91] **الشرق الأوسط**، 2024/11/30.
[92] الجزيرة.نت، 2024/12/2.
[93] **الشرق الأوسط**، 2024/12/4.
[94] المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/12/8.
[95] **العربي الجديد**، 2025/1/13.
[96] **الشرق الأوسط**، 2025/3/22.

[97] وكالة وفا، 2025/3/25.

[98] قال في كلام مُوجَّه إلى حماس "يا أولاد الكلب، سلّموا الرهائن وخلصونا". انظر: **العربي الجديد**، لندن، 2025/4/23.

[99] وكالة وفا، 2025/7/13.

[100] **القدس العربي**، 2025/1/10.

[101] وكالة الأناضول، 2024/7/23.

[102] عربي 21، 2025/10/23؛ و**العربي الجديد**، 2025/1/13؛ والجزيرة.نت، 2025/10/24.

[103] الجزيرة.نت، 2025/10/24؛ و**العربي الجديد**، 2025/1/13.

[104] وكالة معاً الإخبارية، 2025/2/5، انظر: https://www.maannews.net

[105] الجزيرة.نت، 2024/2/12.

[106] صحيفة **الاستقلال**، 2025/1/10.

[107] **الشرق الأوسط**، 2024/5/20.

[108] وكالة سما، 2025/2/5.

[109] **الأيام**، رام الله، 2024/12/14.

[110] وكالة الأنباء القطرية (قنا)، 2025/1/22، انظر: https://www.qna.org.qa

[111] موقع الخليج الجديد، 2025/2/5، انظر: https://www.thenewkhalij.com

[112] **الأيام**، رام الله، 2024/6/14.

[113] وكالة الأناضول، 2024/5/18.

[114] وكالة معاً، 2025/2/2.

[115] مؤسسة الحق، 2025/2/10.

[116] الجزيرة.نت، 2025/1/25.

[117] وكالة وفا، 2025/2/15.

[118] **القدس العربي**، 2025/2/5.

[119] لمزيد من التفاصيل حول الحملات القمعيّة الإسرائيليّة ضمن فلسطينيي الداخل، انظر "الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية" من هذا المجلد (ص 209–267).

[120] وكالة وفا، 2024/2/27.

[121] **القدس العربي**، 2024/3/3.

[122] الجزيرة.نت، 2025/5/24.

[123] الجزيرة.نت، 2025/8/2.

[124] انظر: حلقة نقاش: فلسطينيو الخارج والتّحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية في ضوء طوفان الأقصى، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/10/23، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[125] انظر: المرجع نفسه.

[126] انظر: الجزيرة.نت، و**القدس العربي**، 2025/11/15.

[127] الجزيرة.نت، 2025/10/30.

[128] نتائج الرأي العام استطلاع رقم (91)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 5–2024/3/10؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (92)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024/6/1–5/26؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (93)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 3–2024/9/7؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (95)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 1–2025/5/4، في: https://www.pcpsr.org/ar/node/998؛ ونتائج استطلاع الرأي العام رقم (96)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 22–2025/10/25، في: https://www.pcpsr.org/ar/node/1001؛ أما نتائج استطلاع الرأي العام رقم (94)، فلم تُنشر بعد على موقع المركز.

[129] الجزيرة.نت، 2025/4/15.

[130] المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/5/25.

[131] شبكة قدس الإخبارية، 2025/2/12، انظر: https://qudsn.co
[132] موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، 2024/6/18، انظر: https://vision-pd.org
[133] الجزيرة.نت، 2024/10/22.
[134] الجزيرة.نت، 2024/5/22.
[135] وكالة صفا، 2025/11/10.
[136] انظر مثلاً: الجزيرة.نت، 2024/9/9.
[137] الجزيرة.نت، 2025/2/10.
[138] وكالة صفا، 2025/6/22.
[139] الجزيرة.نت، 2024/9/14.
[140] وكالة صفا، 2025/11/5.
[141] وكالة صفا، 2025/12/31.
[142] وكالة وفا، 2026/2/11.
[143] الجزيرة.نت، 2025/11/28.

The Palestine Strategic Report 2024-2025

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2024–2025 الذي يصدر للمرة الرابعة عشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2025؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-069-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net